نَموذج مُقترح للعُقود الإلكترُونية فِي المَجال الرياضي بجُمهورية مِصر العَربية

م.د/ أَحمد رَمضان تَوفيق مَحَمد

مدرس بقسم الإدارة الرياضية كلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان

0/1 مُقدمة البَحث:

إن التَطور التكَنولوجي السَريع والمُذهل الذي نَعيشه الآن والذي يُطلق عَليه ثَورة المَعلومات أدي إلي ظُهور وَسائل وأساليب جديدة لابرام العُقود لم تكن مَعروفه مِن قَبل، ومن أهم هذه الوسائل بل وأهمها علي الإطلاق هُو العَقود الإلكترونية التي إشتهَرت بِنشاة وتَطور التِجارة الإلكترونية حَيث تَغيرت المَفاهيم السَائدة فِي المُعاملات المَدنية والتُجارية وكَذلك نُظم وطُرق الإثبات وذلك بِما يُواكب مَا يَسود العالم في الحاضر من تَقدم تِقني وفَني هَائل فِي مَجال الثورة المعلوماتية. (12 : 5)

ويَبدو أن التِجارة الإلكترونية والتَعاقد عَبر الإنترنت مِن أكثر المَواضيع إثارة للجَدل والنِقاش القَانوني فِي هذا العَصر لخصوصيتها ووضعَها القَانوني الجَديد إذ أن التِجارة الإلكترونية تَنطوي عَلى إشكالات وتَحديات قَانونية جَعلت القانون يَختلف فِي تَوصيفها وتَحديد مَعالمها وأثارها والتَصرفات التي تَنبثق مِنها، سَواء مَا تَعلق مِنها بإنشاء التَصرفات القَانونية وتَنفيذها ام إثباتها والآثار القانونية المُترتبة عَليها كالمَلكية الفِكرية والعُقود الإلكترونية ومَا إلى ذلك. (14 : 53)

والعَقد الإلكتروني هو ذلك العَقد الذي يتم إبرامه عَبر شَبكة المَعلومات الدَولية حَيث يُعد عَقد عَادي إلا أنه يَكتسب الطَابع الالكتروني مِن الطَريقة التي يَنعقد بها او الوَسيله التي يتم إبرامه من خِلالها حَيث يَنشا العَقد مِن تلاقي القُبول والإيجاب بِفضل التَواصل بَين الاطراف بِوسيلة مَسموعه ومَرئية عَبر شَبكة دولية مَفتوحة للاتصال عن بعد. (13 : 48)

وَيتصف العَقد الإلكتروني بالطابع التُجاري الإستِهلاكي، ولذلك يُطلق عليه عَقد التجارة الإلكترونية، وقد جَاءت تلك الصِفة مِن السَمة الغَالبة لذلك العَقد حيث أن عُقود البَيع الإلكترونية تَستحوذ عَلي الجَانب الأعظم مِن مُجمل العُقود، ويَترتب عَلي ذَلك أن العَقد الإلكتروني يَتسم بِطابع الإستهلاك لأنه غَالباً مَا يَتم بَين مَهني ومُستهلك ومِن ثَم فإنه يُعتبر فِي الغالب مِن قَبيل عُقود الإستهلاك. (12 : 38)

وقد يُثير مَكان إنعقاد العَقد الإلكتروني بَعض الجَدل والنِقاش حَول تَحديدهُ، فَهل يُفيد مَكان إنعقاد العَقد؟ أم مَحل المَوقع الإلكتروني؟ ام المَكان الذي إستلم فيه المُوجب القَبول؟ ان الاجابه على هذا التساؤل قد لاتثير بعَض الجَدل والنقاش كَون ان قانون الانيسترال النمَوذجي قَد حَسم ذلك فِي مَعرض تَحديده لزمان استلام رسالة البَيانات والتَي إعتمدها لتحديد وقَت إبرام العَقد الالكتروني وأورد ذلك مَا لم يَقف المنشئ والمُرسل اليه عَلى غَير ذلك، ان رساله البيانات ارسلت فِي المَكان الذي يَقع فيه عَمل مَقر عَمل المنشئ، لتعبير ان رساله البيانات ارسلت في المكان الذي يقع فيه مَقر المنشئ ، ولتعبير ان رسالة البيانات ارسلت في المكان الذي يقع فِيه عَمل المُرسل اليه. (7 :61)

0/2 مُشكلة البَحث:

إن ثورة المَعلومات التَي يَشهدها العَالم فِي مَجال الإتصالات وتكِنولوجيا الحَاسوب ونُظم المَعلومات أدت إلى تَغيير مُستمر فِي طَبيعة الآليات التَنظيمية والعِلاقات التَي تحَكم التعَامل بَين الأطراف فِي المَجال الرياضي، وإن شَبكة الإنترنت تُعد دَليلا واضحاً عَلى هَذه الثَورة، ولا يُخفى أن الإنتشار الهَائل للإنترنت جَعل مِنها إحدى أبرز التِقنيات الحَديثة التَي فَرضت نَفسها عَلى المُستوى العَالمي خِلال السَنوات العَشر المَاضية بِشكلاً عَام وعَلي المَجال الرياضي بِشكلاً خَاص، وإن العُقود الإلكترونية ظَهرت نَتيجة دُخول شَبكة الإنترنت فِي مَجال المُعاملات المَدنية والتُجارية بَعد أن كَان إستخدامها مَقصوراً عَلى مَجالات البُحوث العِلمية الأكاديمية، كَما أن تَطور شَبكة الإنترنت والخَدمات التَي تُوفرها أدى إلى أن تُمارس الأعمال والأنشطة التُجارية إلكترونياً وبالتالي أثر فِي شَكل التَعاملات التَنظيمية الرياضية علي المَستوي الدولي والمَحلي.

ومَع هَذا التَطور والتَحولات الإقتصادية الكُبري أصبح المُجتمع الرياضي يُواجه صُعوبات حُقيقية والتي تَتمثل فِي غِياب التَشريعات والضَوابط القَانونية والإجراءات التَنظيمية التَي لا تَتلاءم مَع التَطور الهَائل فِي التِكنولوجيا وإقتصاديات العَصر وأنماط العَمليات التُجارية الإلكترونية الحَديثة، لاسيما فِي ظِل حَداثة ظَاهرة التِجارة الإلكترونية ومَجالاتها المُتنوعه والمُتشَعبه وتَباين ألاطر التَشريعية المَحلية لدول العَالم، حَيث أصَبحت حَاجة الأفراد والمُجتمعات والهَيئات الرياضية المَحلية والدولية ضَرورية لمُتابعة التَطورات التقَنية العَالمية الحَديثة وهذا يَقتضي تَوفير العَديد مِن الأجراءات والأليات الخَاصة بَعمليات التَطوير لمُواكبة حَركة التَقدم المُستمر فِي شَتي المَجالات (الإقتصادية – القانونية – الإدارية – الإجتماعية)، حَيث تَسليط الضَوء عَلي تِلك المُستحدثات الجَديدة التَي تُوثر بِشكل أو بِأخر عَلي طَبيعة المُعاملات الإلكترونية والذي يُمثل العُقود الإلكترونية أحد الجَوانب الهَامة فِي شَكل تِلك المُعاملات التي قَد تُوثر عَلي المَجال الرياضي بِشكل تَنظيمي واقتصادي وقانوني.

كَما إن العُقود الإلكترونية جُملة تُثير الكثير مِن التَحديات فِي المَجال الرياضي حَيث التحَديات التَنظيمة والإدارية والإجتماعية والقانونية عَلي وَجه الخُصوص حَيث لا يَحتوي قَانون الهيَئات الرياضية عَلي أي مَادة خَاصة بالإجراءات التَنظيمية أو الفَنية أو الإدارية للعُقود الإلكترونية والتي تَحتاج لدِراسة مُتأنية، ومُستقصية لجَميع جَوانبها، ومِن ثمَّ وضَع الحُلول المُناسبة لكُل مُشكل على حِدة، وذلك بِغرض تَوفير الثَقة بيَن أطَرافها، وتَسهيل إجرائها في الهَيئات الرياضية للوصول الي القُدرة عَلي تَطبيقها بِشكل يُحقق رفَع المُعدلات الإقتصادية والإرتقاء بالجَوانب التَنظيمية والادارية وذلك للوصول إلي مُواكبة حَركة التَقدم المُستمر للهيئات الدولية الرياضية، ويُثير أستخدام التِقنيات العَلمية في أبرام العَقد الإلكتروني جُملة تَحديات قَانونية، ومِنها تَهيئة دَليل أثبات عَلى العَقد يَنسجم مَع تَلك التِقنيات، فالتَعاقد عَبر الإنترنيت يَتم فِي ظِل غِياب الدَعامات التنظيمية والقانونية والمادية، فهَو يَتم عَن طَريق وَسائل مَعلوماتية فِي صُورة بَيانات تَظهر علَى شَاشات الحَواسيب الآلية، ويتم تَبادل الرِضاء بَين المُرسل والمُستقبل، ويَتحدد موضوع المعاملة وكيفية تنفيذها، دون

دعامة مادية مكتوبة، ولهَذا كَان هَناك ضَرورة مُلحة في إجراء هَذه الدِراسة لتسليط الضوء علي العُقود الإلكترونية في المِجال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية حيث مُتطلباتها وخَصائصها ومعرفة المُعوقات التَطبيقة لها في الهيئات الرياضية.

0/3 أهَمية البَحث: يَكتسب البَحث أهميته مِما يَلي:

1/3 الأهَمية العِلمية:

تَكمن أهمية الدِراسة فِي مَدي التَطور التِكنولوجي للمُعاملات الإلكترونية ومَجال التِجارة الإلكترونية حَيث لا تَقتصر شَبكة المَعلومات الدَولية عَلي كَونها مُجرد وسِيلة لإرسال المُراسلات الإلكترونية بَل أصبحت تُمثل واقعاً إفتراضياً فِي كَافة المَجالات وخُصوصاً الإقتصَادية ولهَذا كَان لآبد مِن مَعرفة تَأثير تِلك التَطورات التِكنولوجية عَلي المَجال الرياضي بِشكلاً عَام وتَاثير فَرضية العُقود الإلكترونية عَلي المَجال بِشكلاً خَاص لمُواكبة حَركة التَقدم ورَفع المُعدلات الإقتصادية فِي مَدي الإستفادة مِن شَبكة المَعلومات الدولية.

2/3 الأهَمية التَطبيقية:

تَكمن الأهمية التَطبيقية للدراسة في وضَع نَموذج مُقترح للعُقود الإلكترُونية فِي المَجال الرياضي بجُمهورية مِصر العَربية مِن خِلال تَحديد خَصائص ومَعالم العقد الالكتروني في المَجال الرياضي الي جَانب تَحديد مَاهية العَقد الإلكتروني والمُتطلبات الخَاصة بِه والمُعوقات الخَاصة بالعُقود الإلكترونية وَذلك فِي ضَوء إستِفادة الهَيئات الرياضية مِن التَطور التِكنولوجي الهَائل.

0/4 أهَداف البَحث: يَهدف البَحث إلي وضَع نَموذج مُقترح للعُقود الإلكترُونية فِي المَجال الرياضي بجُمهورية مِصر العَربية وذلك مِن خِلال التَعرف عَلي كُلاً مِن:

1/4 مَاهية العُقود الإلكترونية.

2/4 المُتطلبات (القَانونية ، الفَنية) للعُقود الإلكترونية.

3/4 خَصائص العُقد الإلكتروني.

4/4 المُعوقات (الإدارية ، التِقنية، البَشرية، المَالية، القَانونية) لتَطبيق العُقود الإلكترونية.

0/5 تَساؤلات البَحث: والتَي تَتمثل فِي:

1/5 مَاهية العُقود الالكترونية فِي المَجال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية؟

2/5 مَا هِي مُتطلبات العُقود الالكترونية في المجَال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية؟

3/5 مَا هِي خَصائص العَقد الالكتروني في المجَال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية؟

4/5 مَا هي مُعوقات تطبيق العُقود الالكترونية في المَجال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية؟

0/6 مُصطلحات البَحث:

١/٦ **العَقد الالكتروني** (١٩٩٦م): "المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها واستلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة، بما في ذلك تبادل البيانات الالكترونية أو البريد الالكتروني أو

التلكس".(١١)

٢/٦ **التَوقيع الإلكتروني** (٢٠٠٤م): "ما يُوضع عَلى مُحرر الكتروني ويَتخذ شَكل حُروف أو ارقام أو رمز أو إشارات أو غَيرها، ويَكون لَه طَابع مُتفرد يَسمح بِتحديد شَخص المَوقع ويُميزه عَن غَيره".(١٠)

0/6 الدِراسات المَرجِعية:

1/6 الدِراسات المَرجِعية العَربية:

1/1/6 أجري بلقاسم علي حامدي (2015)(٦) دراسة بعنوان " **إبرام العقد الإلكتروني**"، هَدفت الدراسة الي معرفه مدي مسايرة النصوص القانونية التقليدية لتنظيم العقود المبرمة عبر شبكة الانترنت، ولقد اتبع البَاحث المنَهج التحليلي المُقارن والمنهج التاريخي، ومن أهم النتائج إن الانترنت شبكة اتصالات عالمية لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول، تتيح للمستخدم ما يحتاجه في كل المجالات التجارية، العلمية، الثقافية ، الفنية بسرعة فائقة، ومن أهم التَوصيات ضرورة قيام الدولة بتنمية الوعي لدى أفراد المجتمع بالمعاملات الإلكترونية وأهميتها من خلال وسائل الإعلام المختلفة وبعقد ورشات عمل ودورات تدريبية لجميع فئات المجتمع على اختلاف هوياته على استخدام الانترنت والاستفادة من الخدمات التي تتيحها ونشر ثقافة التعاقد الالكتروني والتعامل مع التجارة الالكترونية مما يؤدي الى محو الأمية المعلوماتية ويعمل على تكوين جيل الكتروني.

2/1/6 أجري عادل حمود البحيري (٢٠١٤م) (٨) دراسة بعنوان " **النظرية العامة لعقود الإستهلاك الإلكترونية دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي والكويتي والأمريكي** "،هدفت الدراسة الي التعرف علي النظرية العامة لعقود الإستهلاك الإلكترونية وذلك من خلال التعرف علي المستهلك والتجارة الإلكترونية، إستخدم الباحث المنهج المقارن، كما إستخدم الباحث أستمارة الإستبيان كأحد وسائل جمع البيانات، ومن أهم النتائج يجب تطوير القوانين الوطنية بما يتلاءم مع الظروف الخاصة بالتجارة الإلكترونية، وإيجاد قوانين جديدة تعالج القضايا التي ترتبط بالتعاملات التجارية الإلكترونية، وضرورة أن تقوم التشريعات الوطنية بإزالة كافة العقبات القانونية أمام إستخدام العقد التجاري ، وكذلك نشر الوعي المعرفي بالتجارة الإلكترونية بما يضمن الوصول إلى فكر مستقل بشأنها.

3/1/6 أجرت آلاء أحمد محمد حاج علي (2013)(4) دراسة بعنوان "**التنَظيم القانَوني لجِهات التَصديق عَلى التَوقيع الالكتروني**"، هَدفت الدراسة الي توَضيح المقصود بِجهة التَصديق عَلى التَوقيع الإلكتروني وَبيان الشروط الواجب توافرها في هذه الجهة، ولقد اتبع البَاحث المنَهج التحليلي المُقارن عبر دراسة وتحَليل النُصوص القانَونية المتعلقة بجهة التصديق على التَوقيع الإلكتروني في ضوء آراء الفقه والاستفادة من بعض النصوص القانَونية التي تعرضت للموضوع، ومن أهم النتائج إن مشروع قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية الفلسطيني أجاز أن تكون جهة التصديق على التوقيع الإلكتروني شخصا طبيعيا أو مَعنوياً في حِين قصر قَانون تَنظيم التَوقيع الإلكتروني المَصري مُهمة التَصديق عَلى الأشخاص المَعنوية فقط، ومن أهم التَوصيات لابد مِن إيجاد البنِية التحَتية اللازمة لتَطوير التجارة الإلكترونية في فلسطين.

4/1/6 أجري إبراهيم عبيد علي آل علي (2010)(1) دراسة بعنوان " **العقد الالكتروني دراسة مُقارنة** "،هدفت الدراسة الي التعرف علي الإرادة فى العقد الإلكترونى، صِحة العقد الإلكترونى، وقد إستخدم البَاحث المَنهج التَحليلى المقارن، وتَمثل مُجتمع البَحث من فروع القانون في دولة الامارات، وتَمثلت عيَنة البَحث فِي القَوانين التالية القَانون التجارى، وقانون الإثبات، وقانون حماية المستهلك، وقانون الملكية الفكرية، والقانون الدولى، ومن أهم النتائج أن مفهوم العقد الإلكترونى لا يَختلف عن مَفهوم العقَد التقليدى إلا انه يتَميز عَنه فى الوسيلة التى يتم ابرامه بها .

2/6 الدِراسات المَرجِعية الأجنبية:

1/2/6 أجري كلاً مِن (ديمتري) (Dimitries ، Eleutherios) (2001) (15) دراسة بعنوان "**التجارة الالكترونية في اليونان** " وبينت ان هناك عدة صعوبات تواجه المتاجر الالكترونية عند قياس رضا الزبائن وان هناك صعوبات تقنة واجتماعية صاحبت تطبيق التجارة الالكترونية في اليونان.

2/2/6 اجري كلاً من (كوكي ، وليم) (William ، Hokey) (1999) (16) دراسة بعنوان " **الحجم الامثل للشركة او المتجر الذي يعمل عبر شبكة الانترنت** "، ويبين الباحثان في هذه الدراسة انواع البضائع التي يمكن ان تباع عبر الشبكة، ومن اهم النتائج ان المتاجر الالكترونية الكبيرة والتي لها حجم مشتريات كبير تميل الي اعتبار التجارة الالكترونية جزءا من تجارتها وتسعي الي دمج الاترنت في عملياتها الاساسية حتي تصبح التجارة الالكترونية تدريجيا جزءا من الطريقة التي تمارس بها اعمالها.

0/7 إجراءات البَحث:

1/7 مَنهج البَحث: إستخدم البَاحث المَنهج الوَصفي لمُلائمته للبَحث حيَث يَقوم بدراسة الواقع ووصفه.

2/7 مُجتمع البَحث: يَتمثل مُجتمع البَحث في الكَوادر القِيادية والإدارية العاملة في المَجال الرياضي وهم (وزارة الشباب والرياضة، الإتحادات الرياضية الأولمبية، الأندية الرياضية، كُليات التربية الرياضية).

3/7 عَينة البَحث: تتمثل عَينة البَحث فِيما يَلي:

1/3/7 عَينة البَحث الإستطلاعية: بَلغ عَدد العَينة الإستطلاعية (٣٠) مَفحوص مِن غَير العَينة الأساسية تَم إختيارهم مِن مُجتمع البَحث بالطَريقة العَمدية العَشوائية.

2/3/7 عَينة البَحث: تَم إختيار العيَنة بالطَريقة العَمدية العَشوائية مِن بيَن أعضاء مُجتمع البحث حَيث بَلغ عَدد العَينة (٢١٠) مَفحوص حَيث انقسمت الي (٣٠) مَفحوص عَينة إستطلاعية، (١٨٠) مَفحوص عَينة أساسية للبَحث تَم إختيار أفراد العَينة مِن الفِئات التالية (أعضاء مِن العَاملين فِي وزارة الشَباب والرياضة، أعضاء مَجلس إدارة الإتحادات الرياضية الاولمبية، أعضاء هيَئة التَدريس بِكليات التَربية الرياضية (كُخبراء مُتخصصين فِي المَجال الرياضي)، أعضاء مَجلس إدارة الأندية الرياضية).

جدول (١) " توصيف عينة البحث "

مجتمع البحث	ما يمثلة مجتمع البحث	العينة	العينة الإستطلاعية		العينة الأساسية	
			العدد	%	العدد	%
الكوادر القيادية والادارية العاملة بالهيئات الرياضية	وزارة الشباب والرياضة	العاملين في وزارة الشباب والرياضة.	8	%٢٦,٧	35	%١٩,٤
	الإتحادات الرياضية الاولمبية	أعضاء مجلس ادارة الإتحادات الرياضية الاولمبية.	8	%٢٦,٧	25	%١٣,٩
	كليات التربية الرياضية	أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية.	9	%٣٠	70	%٣٨,٩
	الاندية الرياضية	أعضاء مجلس ادارة الأندية الرياضية.	5	%١٦,٦	50	%٢٧,٨
الإجمالي			30	%100	180	%100

يَتضح من الجَدول (1) ان العينة الكلية للبَحث بَلغت (210) حيث تنَوعت ما بَين (30) مَفحوص كَعينة إستطلاعية ، (180) مَفحوص كَعينة أساسية للبَحث.

4/7 أدوات جمع البيانات:

1/4/7 إستمارة الاستبيان: مِن خِلال إطلاع البَاحث عَلي الأبحاث والدراسات المُرتبطة لبَعض الرسائل العَلمية وابحاث الانتاج العلمي قام الباحث بتكوين المحاور المقترحة لإستمارة الاستبيان والعبارات الخاصة بكل محور وقَد اقترح البَاحث (4) محاور وهي: (مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي، مُتطلبات العُقود الإلكترونية في المَجال الرياضي، خصائص العُقود الإلكترونية في المَجال الرياضي، مُعوقات العُقود الإلكترونية في المَجال الرياضي، وتَم عَرض المَحاور فَي صُورتها الاولية ومِيزان التقدير علي الخُبراء (مِرفق٢) لأخذ الراي حيث بلغ عدد الخبراء الذي إستعان بهم البَاحث (٩) خُبراء (مِرفق١) وذلك لإستطلاع رأيهم حَول مَدي مُناسبة المَحاور وترَتيبها والنَسبة المَئوية الخَاصة بُكل مِحور ومَعرفة مِيزان التَقدير.

١/١/٤/٧ عرض محاور إستمارة التَقييم ومِيزان التَقدير عَلي الخُبراء: وبعد استقرار البَاحث عَلي المحاور الخَاصة بالإستمارة تم عَرضها علي الخُبراء لأخذ رأيهم فِي تِلك المَحاور والجَدول التَالي يُوضح ذلك:

جدول (٢)
النِسبة المَئوية لاراء الخبراء في مَحاور إستمارة الإستبيان ن = ٩

م	المحـــاور	التكرار	نسبة التكرار	الترتيب
١	**ماهية العقود الالكترونية في المجال الرياضي**	٨	%٨٨,٨٩	١
٢	**مُتطلبات العقود الالكترونية في المَجال الرياضي**	٩	%١٠٠	٢
٣	**خصائص العقود الالكترونية في المجال الرياضي**	٩	%١٠٠	٣
٤	**مُعوقات العقود الالكترونية في المجال الرياضي**	٨	%٨٨,٨٩	٤

إرتضى الباحث نسبة (٧٠%) كحد ادني لقبول المحور وهي النسبة التي إتفقت عليها اغلب الدراسات المَرجعية، ولهذا تَم قبَول المَحاور الأربعه المُوضحة بجَدول (٢) لحُصولهم عَلي النِسبة المُتفق عليها مِن قِبل الخبراء.

جدول (٣) آراء الخبراء لميزان التقدير المقترح ن = ٩

م	ميـزان التقــديـر	التكرار	درجة اتفاق الخبراء علي ميزان التقدير
١	خماسي	١	%١١,١١
٢	رباعي	٠	%٠
٣	ثلاثي	٧	%٧٧,٧٨
٤	ثنائي	١	%١١,١١
المجموع		**٩**	**%١٠٠**

يتضح من الجدول السابق اتفاق الخبراء علي ميزان التقدير الثلاثي حيث اتفق (٧) خبراء علي الميزان الثلاثي، ولهذا قام الباحث باختيار الميزان الثلاثي لأستمارة التقييم طبقا لآراء الخبراء.

٥/٧ المُعاملات العِلمية:

١/٥/٧ مُعامل الصدق: تم حساب معامل الصدق لعبارات إستمارة التقييم في صورته المبدئية، والتي إشتملت على (١٠٨) عبارة، حيث تراوح عبارات المِحور الأول (١٢) عبارة، والمِحور الثَّاني (٤٠) عبارة، والمِحور الثالث (١٦) عبارة، والمِحور الرابع (٤٠) عبارة (مرفق٣)، وذلك عن طريق إستخدام:

١/١/٥/٧ صدق المُحكمِين: والجَدول التالي يُوضح النِسبة المَئوية لآراء الخُبراء فِي عِبارات الإستبيان في صُورته المَبدئية والتي إشتملت على (١٠٨) عِبارة (مرفق٣).

جدول (٤) النِسبة المَئوية لمُوافقة الخُبراء على عبارات إستمارة الاستبيان ن=٩

المحور الاول	النسبة المئوية	المحور الثاني	النسبة المئوية	المحور الثالث	النسبة المئوية	المحور الرابع	النسبة المئوية
رقم العبارة		رقم العبارة		رقم العبارة		رقم العبارة	
١	%٥٥,٥٦	١٣	%٧٧,٧٨	٥٣	%٨٨,٨٩	٦٩	%٧٧,٧٨
٢	%٧٧,٧٨	١٤	%١٠٠	٥٤	%٧٧,٧٨	٧٠	%٨٨,٨٩
٣	%٨٨,٨٩	١٥	%٨٨,٨٩	٥٥	%١٠٠	٧١	%٧٧,٧٨
٤	%٧٧,٧٨	١٦	%١٠٠	٥٦	%٨٨,٨٩	٧٢	%١٠٠
٥	%٨٨,٨٩	١٧	%٨٨,٨٩	٥٧	%٨٨,٨٩	٧٣	%٨٨,٨٩
٦	%١٠٠	١٨	%٥٥,٥٦	٥٨	%١٠٠	٧٤	%٥٥,٥٦
٧	%٧٧,٧٨	١٩	%٧٧,٧٨	٥٩	%٨٨,٨٩	٧٥	%٦٦,٦٧
٨	%٨٨,٨٩	٢٠	%٨٨,٨٩	٦٠	%٦٦,٦٧	٧٦	%٧٧,٧٨
٩	%٨٨,٨٩	٢١	%١٠٠	٦١	%١٠٠	٧٧	%٨٨,٨٩
١٠	%٧٧,٧٨	٢٢	%٨٨,٨٩	٦٢	%٨٨,٨٩	٧٨	%٨٨,٨٩
١١	%٨٨,٨٩	٢٣	%٧٧,٧٨	٦٣	%٨٨,٨٩	٧٩	%١٠٠
١٢	%٦٦,٦٧	٢٤	%٨٨,٨٩	٦٤	%١٠٠	٨٠	%٨٨,٨٩
		٢٥	%٧٧,٧٨	٦٥	%٥٥,٥٦	٨١	%١٠٠
		٢٦	%٨٨,٨٩	٦٧	%٧٧,٧٨	٨٢	%٨٨,٨٩
		٢٧	%٨٨,٨٩	٦٨	%١٠٠	٨٣	%٧٧,٧٨
		٢٨	%١٠٠			٨٤	%٨٨,٨٩
		٢٩	%٨٨,٨٩			٨٥	%١٠٠
		٣٠	%١٠٠			٨٦	%٨٨,٨٩
		٣١	%٨٨,٨٩			٨٧	%٧٧,٧٨
		٣٢	%٨٨,٨٩			٨٨	%٨٨,٨٩
		٣٣	%٨٨,٨٩			٨٩	%٧٧,٧٨
		٣٤	%١٠٠			٩٠	%٨٨,٨٩
		٣٥	%٨٨,٨٩			٩١	%١٠٠
		٣٦	%٧٧,٧٨			٩٢	%١٠٠
		٣٧	%٨٨,٨٩			٩٣	%٨٨,٨٩
		٣٨	%١٠٠			٩٤	%٨٨,٨٩
		٣٩	%٦٦,٦٧			٩٥	%٧٧,٧٨
		٤٠	%٨٨,٨٩			٩٦	%٨٨,٨٩
		٤١	%٧٧,٧٨			٩٧	%١٠٠

	٤٢	٥٥,٥٦%		٩٨	٨٨,٨٩%
	٤٣	١٠٠%		٩٩	٨٨,٨٩%
	٤٤	٨٨,٨٩%		١٠٠	١٠٠%
	٤٥	٧٧,٧٨%		١٠١	٨٨,٨٩%
	٤٦	٨٨,٨٩%		١٠٢	٧٧,٧٨%
	٤٧	١٠٠%		١٠٣	٨٨,٨٩%
	٤٨	٨٨,٨٩%		١٠٤	١٠٠%
	٤٩	٧٧,٧٨%		١٠٥	٧٧,٧٨%
	٥٠	٨٨,٨٩%		١٠٦	٨٨,٨٩%
	٥١	١٠٠%		١٠٧	١٠٠%
	٥٢	٧٧,٧٨%		١٠٨	٨٨,٨٩%

يَتضح مِن الجَدول السَابق قَبول البَاحث العِبارات التي حَصلت عَلى نِسبة مُوافقة (٧٠٪) كحد أدني والتي اتفقت عَليها مُعظم الدراسات العِلمية التَي تَم الإطلاع عَليها مِن قِبل البَاحث، لذا تَم قبَول عِبارات المحور الأول (مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي) التي حصلت على نسبة مئوية تراوحت بين (٧٧,٧٩٪ ، ١٠٠٪) من اراء الخبراء وهم (١٠) عبارات، وتم حذف العبارات التي دون النسبة المُحددة حَيث وصَل عَددهم (٢) عبارة، وتم قبول عبارات المِحور الثاني (مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي) التي حصلت على نسبة مئوية تراواحت تتراوح ما بين (٧٧,٧٩% ، ١٠٠%) وهم (٣٧) عبارة وتم حذف العبارات التي دون النسبة المحددة حيث وصل عددهم (٣) عبارات، كما تم قبول العبارات الخاصة بالمحور الثالث (خَصائص العَقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي) التي حصلت علي نسبة مئوية لاراء الخبراء تراوحت ما بين (٧٧,٧٩% ، ١٠٠%) وبلغ عددهم (١٤) عبارة، وتم حذف العبارات التي دون النسبة المحددة حيث وصل عددهم (٢) عبارة، وتم قبول جميع عبارات المحور الرابع (مُعوقات تَطبيق العَقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي) الحاصلة علي نسبة مئوية تراوحت ما بين (٧٧,٧٩%، ١٠٠%) وهم (٣٨) عبارة، وتم حذف العبارات التي دون النسبة المحددة حيث وصل عددهم (٢) عبارة، ومن خلال حساب معامل الصدق لعبارات الإستبيان في صورته المبدئية (صدق المحكمين) اتضح ان هناك (٩) عبارات من العبارات الخاصة باستمارة الاستبيان لم يتم الموافقة عليها من قبل الخبراء حيث لم تصل اي من العبارت المحذوفة الي النسبة الذي ارتضاها الباحث وهي (٧٠%) كحد ادني ولهذا تم استبعاد العبارات من أستمارة الاستبيان وبهذا إحتوت أستمارة الاستبيان علي (٩٩) عبارة فقط طبقا لرأي الخبراء (مرفق ٤)، ولهذا أصَبحت إستمارة الإستبيان جَاهزة للتَطبيق عَلي العَينة المَوضوعه.

جدول (٥) صدق الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبيان ن=٣٠

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط
المِحور الأول "مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي"				36	2.833	0.379	*0.446	69	2.900	0.305	*0.376
١	2.067	0.583	*0.405	37	2.833	0.379	*0.446	70	2.867	0.346	*0.366
٢	2.567	0.504	*0.599	38	2.733	0.450	*0.456	71	2.833	0.531	*0.759
٣	2.567	0.728	*0.512	39	2.667	0.547	*0.554	مج ب٢	14.400	0.770	*0.410
٤	2.867	0.346	*0.588	40	2.800	0.484	*0.451	البعد الثالث " المُعوقات البَشرية"			
٥	2.733	0.583	*0.555	41	2.667	0.661	*0.393	72	2.900	0.305	*0.382
٦	2.667	0.479	*0.503	42	2.800	0.484	*0.449	73	2.733	0.521	*0.534
٧	2.500	0.820	*0.470	43	2.667	0.479	*0.374	74	2.833	0.379	*0.458
٨	2.800	0.484	*0.446	44	2.800	0.407	*0.371	75	2.767	0.430	*0.368
٩	2.533	0.629	*0.594	45	2.733	0.450	0.118	76	2.767	0.504	*0.417
١٠	2.733	0.450	*0.561	46	2.867	0.346	*0.373	77	2.733	0.583	*0.547
مج ١	26.033	2.906		47	2.833	0.379	*0.432	78	2.867	0.346	*0.479
المِحور الثاني "مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي "				مج ب٢	49.267	1.760	*0.817	79	2.700	0.535	*0.534
البعد الأول " المُتطلّبات القَانونية"				مج ٢	101.300	2.215		مج ب ٣	22.300	1.291	*0.556
11	2.667	0.711	*0.393	المِحور الثالث "خَصائص التوقيع الإلكتروني فِي المَجال الرياضي"				البعد الرابع " المُعوقات المَالية"			
12	2.467	0.819	*0.642	48	2.433	0.774	*0.616	80	2.800	0.407	*0.402
13	2.433	0.858	*0.394	49	2.833	0.379	*0.468	81	2.767	0.568	0.301
14	2.833	0.379	*0.391	50	2.900	0.305	*0.500	82	2.900	0.305	*0.368
15	2.267	0.907	*0.568	51	2.867	0.346	*0.381	83	2.800	0.407	*0.402
16	2.633	0.615	*0.420	52	2.800	0.484	*0.436	84	2.733	0.583	*0.477
17	2.633	0.718	*0.589	53	2.667	0.479	*0.375	85	2.733	0.450	*0.408
18	2.767	0.568	*0.513	54	2.800	0.407	*0.373	86	2.633	0.556	*0.662
19	2.600	0.724	*0.460	55	2.600	0.563	*0.667	87	2.667	0.547	*0.393
20	2.600	0.675	0.312	56	2.833	0.379	*0.389	88	2.800	0.551	0.384
21	2.667	0.606	*0.391	57	2.867	0.346	*0.481	89	2.800	0.484	0.428
22	2.633	0.669	*0.367	58	2.767	0.504	*0.377	مج ب٤	27.633	1.497	*0.698
23	2.500	0.731	*0.448	59	2.733	0.450	*0.517	البعد الخامس " المُعوقات القَانونية"			
24	2.633	0.669	*0.394	60	2.767	0.504	0.155	90	2.567	0.568	*0.429
25	2.767	0.504	*0.420	61	2.800	0.484	*0.436	91	2.600	0.621	*0.442
26	2.467	0.776	*0.536	مج ٣	13.700	1.208	*0.455	92	2.667	0.547	*0.366
27	2.567	0.679	*0.449	المِحور الرابع "مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي"				93	2.800	0.407	*0.384
28	2.600	0.563	*0.537	البعد الأول " المعوقات الإدارية"				94	2.733	0.521	*0.663
29	2.633	0.615	*0.469	62	2.733	0.450	*0.546	95	2.600	0.675	*0.651
مج ب١	49.367	5.629	*0.772	63	2.667	0.547	*0.679	96	2.633	0.615	*0.536
البعد الثاني " المُتطلّبات الفنية"				64	2.767	0.430	*0.458	97	2.800	0.407	*0.389
30	2.933	0.254	*0.670	65	2.733	0.583	*0.470	98	2.700	0.651	*0.472
31	2.167	0.874	*0.425	66	2.800	0.407	*0.395	99	2.867	0.346	*0.442
32	2.633	0.615	*0.415	مج ب١	13.700	1.208	*0.455	مج ب٥	28.133	3.501	*0.826
33	2.133	0.900	*0.363	البعد الثاني " المعوقات التقنية"				مج ٤	106.167	4.549	
34	2.533	0.629	*0.366	67	2.933	0.254	*0.418				
35	2.800	0.407	*0.512	68	2.867	0.346	*0.507				

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) هي(٠,٣٦١*)

وتشير نتائج الجدول رقم (٥) إلى أنه توجد علاقة ارتباطية داله إحصائياً بين عبارات الاستبيان قيد البحث ومجموع المحور الذى تنتمى إلية العبارة، مما يدل على صدق عبارات الاستبيان قيد البحث، بينما توجد علاقة ارتباطية غير داله احصائياً بين العبارة رقم (٢٠) التي تنص على "تَحديد بنود الحُجية

القانونية للتَوقيع الإلكتروني بالهيئات الرياضية" من المِحور الثاني "مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي" البعد الأول "المُتطلَبات القَانُونية"، والعبارة رقم (٤٥) التى تنص على "تَحسين مُستوى الخَدمات الإتصالية بالهيَئات الرياضية" من المِحور الثاني "مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي"البعد الثاني" المُتطلَبات الفَنية"، والعبارة رقم (٦٠) التي تنص على "يَتوفر بالعَقد الإلكتروني صفة القبول للشُروط المَوضوعه" من المِحور الثالث "خَصائص التوقيع الإلكتروني فِي المَجال الرياضي"، والعبارة رقم (٨١) التي تنص على" ضعف الإمكانيات المادية في مجال التعاون مع المعاهد التدريبية المتخصصة بآليات العُقود" من المِحور الرابع "مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي"البعد الرابع" المُعوقات المَالية" ومجموع البعد أو المحور الذى تنتمي الية العبارة، مِما يَترتب عَليه حَذف تِلك العِبارات مِن إستمارة الإستبيان في صُورته النِهائية، كَما يَتضح من الجَدول أنه توجد علاقة ارتباطية ذات داله إحصائية بين مجموع كل بعد من ابعاد المحور الثاني" مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي" والمحور الرابع "مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي" والمجموع الكلي للمحور الذي ينتمي اليه البعد، مما يدل على صدق ابعاد المحور الثاني "مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي" والمحور الرابع "مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي". وبذلك أصبحت إستمارة الإستبيان فِي صُورتها النهائية تَحتوي عَلى (٩٥) عِباره (مُرفق ٤).

جدول (٦)

صدق الإتساق الداخلى لمحاور الاستبيان قيد البحث ن = ٣٠

م	المحور	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط
1	مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي	26.033	2.906	*0.416
2	مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي	101.300	2.215	*0.741
3	خَصائص التوقيع الإلكتروني فِي المَجال الرياضي	38.667	1.470	*0.561
4	مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي	106.167	4.566	*0.683
	مجموع الاستبيان	272.167	4.549	

قيمة " ر" الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) هى (٠,٣٦١)

تشير نتائج الجدول رقم (٦) إلى أنه توجد علاقة ارتباطية داله إحصائياً بين محاور الاستبيان قيد البحث والمجموع الكلى للاستبيان، مما يدل على صدق محاور الاستبيان قيد البحث.

جدول (٧) معامل ثبات الاستبيان قيد البحث باستخدام معامل الفا كرونباخ

م	المحور	البعد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معامل الفا كرونباخ
١	مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي		26.033	2.906	*0.675
٢	مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي	المُتطلَبات القَانُونية	49.367	1.691	*0.817
		المُتطلَبات الفَنية	46.533	1.776	*0.421
	مجموع المحور الثاني		95.900	2.249	*0.898
٣	خَصائص التوقيع الإلكتروني فِي المَجال الرياضي		35.900	1.626	*0.587
٤	مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي	المعوقات الإدارية	13.700	1.208	*0.429
		المعوقات التقنية	14.400	0.770	*0.479
		المُعوقات البَشرية	22.300	1.291	*0.519
		المُعوقات المَالية	24.867	1.432	*0.534
		المُعوقات القَانونية	25.333	3.387	*0.625
	مجموع المحور الرابع		100.600	4.352	*0.455

الاستبيان ككل	258.433	5.679	*0.525

قيمة " ر" الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) هى (٠,٣٦١)

تشير نتائج الجدول رقم (٧) إلى أن قيم معاملات الثبات تراوحت بين (٠,٤٢١ : ٠,٨٩٨) مما يدل على ثبات الابعاد والمحاور والاستبيان قيد البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

١/٨ عرض ومناقشة نتائج المحور الأول:(مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي)

١/١/٨ عرض ومناقشة نتائج المحور الأول مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي:

جدول (٨)

توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الأول "مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي" للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
١	٦٥	36.11	٩٠	50.00	٢٥	13.89	*35.833	400	%74.07	10
٢	٩٥	52.78	٧٤	41.11	١١	6.11	*63.700	444	%82.22	8
٣	١٢٤	68.89	٣٩	21.67	١٧	9.44	*106.433	467	%86.48	4
٤	١١٢	62.22	٥٦	31.11	١٢	6.67	*83.733	460	%85.19	5
٥	١٢٣	68.33	٤٨	26.67	٩	5.00	*111.900	474	%87.78	2
٦	٨٥	47.22	٧٨	43.33	١٧	9.44	*46.633	428	%79.26	9
٧	١٢٨	71.11	٤٨	26.67	٤	2.22	*131.733	484	%89.63	1
٨	١٢١	67.22	٤٦	25.56	١٣	7.22	*102.100	468	%86.67	3
٩	٩٦	53.33	٧٧	42.78	٧	3.89	*73.233	449	%83.15	7
١٠	١٠٩	60.56	٥٨	32.22	١٣	7.22	*76.900	456	%84.44	6
مجموع المحور								4530	%83.89	

قيمة " كا٢ " الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بدرجة حرية (٢) هى (٥,٩٩١)

يشير جدول رقم (٨) إلى التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والأهمية النسبية والترتيب لكل عبارة من عبارات الاستبيان قيد البحث المحور الأول "مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي"، كما يتضح من جدول (٨) أنه توجد أستجابات للعبارات فى أتجاه الإستجابة بنعم، حيث جاءت العبارة (٧) (يُعبر عَن مُتطلبات التِجارة الإلكترونية عبر شَبكة المَعلومات الدولية) فى المرتبة الأولى وقد حصلت على نسبة مئوية (٨٩,٦٣%)، وحصلت العبارة رقم (٥) (يُعبر عَن الإجراءات التَقنية التي تَسمح بَتحديد شَخصية مَن تُصدر عنه) علي المرتبة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية (٨٧,٧٨%)، وحصلت العباره رقم (٨) (يُتيح رفع المُعدلات الإقتصادية فِي المَجال الرياضي) علي المرتبة الثالثة حيث حصلتا على نسبة مئوية (٨٦,٦٧%) من استجابات العينة، كما حصلت العبارة رقم (٢) (تَلاقى عُروض الخَدمات بِقبول مِن أشَخاص بدول أخرى خِلال وسَائط تِكنولوُجية) علي المرتبة الثامنه حيث حصلت على نسبة مئوية (٨٢,٢٢%)، وحصلت العبارة رقم (٩) (يُعبر عَن وسيلة إلكترونية مُتميزة خاصة بالجهة الذي صَدرت عنه) علي المرتبة التاسعه حيث حصلت على نسبة مئوية (٧٩,٢٦%)، كما وجاءت العبارة (١) (يُعبر عَن إتفاق يَتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شَبكة المَعلومات الدولية بِوسائط إلكترونية) فى المرتبة الاخيرة حيث حصلت علي نسبة مئوية (٧٤,٠٧%) من استجابات العينة، حيث تُعبر العبارات عن ماهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال

الرياضي، وتُؤكد العينة علي أن التوقيع بصفة عامة ظاهرة إجتماعية ضَرورية يَجب أن يَحميها قَانون الهَيئات الرياضية كَما تُعتبر عَلامة شَخصية يُمكن عن طَريقها تَمييز هَوية المُوقع أو شَخصيته والذي يُوقع بخط يده، ولذلك فوسيلته هي الإمضاء حتى يكون مقروءا ومرئيا، كما ان التطور السريع للتبادل الالكتروني للبيانات من خلال هذه الشبكة كان له تأثير جوهري على الطريقة التي تتم بها ابرام المعاملات والصفقات التجارية حيث بدأ التبادل الالكتروني للبيانات عن طريق المستندات الالكترونية ليحل محل المستندات الورقية العادية واستطاع الأشخاص بفضل ذلك وعبر استخدام هذه الشبكة الى اجراء العديد من المعاملات عن بعد دون ان يكونوا في مكان واحد عن طريق عقود أطلق عليها العقود الالكترونية كون هذه العقود تبرم عن طريق الوسائل الالكترونية وفي مقدمتها العقود المبرمة باستخدام الحاسب الآلي (الحاسوب)، ويتفق ذلك مع دراسة علي إسماعيل قطاف (٣) حَيث يري ان قد حصل تحول كبير وانقلاب جذري على المنظومة التجارية مطلع التسعينيات بدخول التقنيات الحديثة والوسائل التكنولوجية إلى عالم المال والأعمال، أضحى معها طرفا العملية التجارية (البائع والمشتري) لا يحتاجان إلى الوسائل التقليدية التي كانت من قبل تحكم عملية التعاقد بينهما، حيث ارتمى الطرفان في أحضان الشبكة العنكبوتية التي تحولت في الوقت الحاضر إلى ظاهرة من ظواهر التجارة الدولية، وإحدى الركائز والأساليب الأكثر شيوعاً واستخداماً في عمليات الشراء والبيع للسلع والخدمات، ويوكد بلقاسم علي حامدي (2015)(٦) علي ضرورة قيام الدولة بتنمية الوعي لدى أفراد المجتمع بالمعاملات الإلكترونية وأهميتها من خلال وسائل الإعلام المختلفة وبعقد ورشات عمل ودورات تدريبية لجميع فئات المجتمع على اختلاف هوياته على استخدام الانترنت والاستفادة من الخدمات التي تتيحها ونشر ثقافة التعاقد الالكتروني والتعامل مع التجارة الالكترونية، ويري الباحث أن التوقيع الالكتروني قد جاء ضمن الثورة التكنولوجية الحديثة التي تضمنت تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الرقمية والاتصالات، وقد جاء ضمن عالم افتراضي قوامه الكمبيوترات بمختلف أشكالها وأنواعها ومظاهرها وشبكة الانترنت، كما يوكد الباحث علي ضرورة تحديد ماهية العقد الالكتروني تقتضي أولا الوقوف على تعريف هذا العقد ومن ثم التحديد لطبيعتة القانونية له مع ضرورة الوقوف على الخصائص التي يتميز بها، ويَري البَاحث أن العُقود الإلكترونية فِي الهَيئات الرياضية هِي مَجموعة المُعاملات الرَقمية المُرتبطة بأنشطة تجارية إلكترونية يَتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شَبكة المَعلومات الدولية بِوسائط إلكترونية من خلال وسيلة تِقنية فَرضها التطور التِكنولوجي لمُواكبة التِجارة الإلكترونية عن طريق مجموعة المُعاملات الرَقمية المُرتبطة بأنشطة تجارية إلكترونية والتي تتم بإستعمال الوثائق الإلكترونية ومن هنا تم الرد علي التساؤل الاول (مَاهية العُقود الالكترونية فِي المَجال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية).

٢/١/٨ عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي.

١/٢/١/٨ البعد الأول "المُتطلَبات القَانُونية":

جدول (٩) توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الثاني للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
١١	١٢٣	68.33	٥٤	30.00	3	1.67	*120.900	480	%88.89	5
١٢	١٢٦	70.00	٥٣	29.44	1	0.56	*131.433	485	%89.81	4
١٣	١١٧	65.00	٥٥	30.56	8	4.44	*99.633	469	%86.85	15
١٤	١١٣	62.78	٦٠	33.33	7	3.89	*93.633	466	%86.30	17
١٥	١١٩	66.11	٥٧	31.67	4	2.22	*110.433	475	%87.96	9
١٦	١١١	61.67	٦٠	33.33	٩	5.00	*86.700	462	%85.56	18
١٧	١١٧	65.00	٥٦	31.11	7	3.89	*101.233	470	%87.04	12
١٨	١٣١	72.78	٤٤	24.44	5	2.78	*138.700	486	%90.00	3
١٩	١١٤	63.33	٦٢	34.44	4	2.22	*100.933	470	%87.04	12
٢٠	١٢٢	67.78	٥٤	30.00	4	2.22	*116.933	478	%88.52	7
٢١	١٢٤	68.89	٥٢	28.89	4	2.22	*121.600	480	%88.89	5
٢٢	١٣٢	73.33	٤٧	26.11	1	0.56	*147.233	491	%90.93	1
٢٣	١١٧	65.00	٦١	33.89	2	1.11	*110.233	475	%87.96	9
٢٤	١١٧	65.00	٥٦	31.11	7	3.89	*101.233	470	%87.04	12
٢٥	١٣٤	74.44	٤٢	23.33	4	2.22	*148.933	490	%90.74	2
٢٦	١١٨	65.56	٥٩	32.78	3	1.67	*110.233	475	%87.96	9
٢٧	١٢١	67.22	٥٥	30.56	4	2.22	*114.700	477	%88.33	8
٢٨	١١٤	63.33	٦٠	33.33	6	3.33	*97.200	468	%86.67	16
مجموع المحور								8567	%88.14	

قيمة " كا٢ " الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بدرجة حرية (٢) هى (٥,٩٩١)، يشير جدول رقم (٩) إلى التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والأهمية النسبية والترتيب لكل عبارة من عبارات الاستبيان قيد البحث المحور الثاني " مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي " البعد الأول " المُتطلَبات القَانُونية"، كما يتضح من جدول (٩) أنه توجد أستجابات للعبارات فى أتجاه الإستجابة بعم، حيث جاءت العبارة (٢٢)(وضع سِياسات واضحة لحِماية خُصوصية المُراسلات الإلكترونية) فى المرتبة الأولى وقد حصلت على نسبة مئوية (٩٠,٩٣%)، وحصلت العبارة رقم (٢٥) (يَجب تَوافر المِصداقية القَانونية علي التَوقيع الإلكتروني) علي المرتبة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٠,٧٤%)، وحصلت العباره رقم (١٨) (تَحديد قَواعد نِظامية مُوحدة للَتعاملات الإلكترونية بالهيَئات الرياضية) علي المرتبة الثالثة حيث حصلتا على نسبة مئوية (٩٠,٠٠%) من استجابات العينة، كما حصلت العبارة رقم (٢٨) (يَجب تَحديد الجِهات الرِقابية للتَوقيع الإلكتروني) علي المرتبة السادسة عشر حيث حصلت على نسبة مئوية (٨٦,٦٧%)، وحصلت العبارة رقم (١٤) (يَجب الإعِتراف قَانونياً بِمقدمي خَدمات التَصديق الإلكتروني للهَيئات الرياضية) علي المرتبة السابعه عشر حيث حصلت على نسبة مئوية (٨٦,٣٠%)، وجاءت العبارة (١٦) (يَجب أن يُحدد القانون جِهات التَوثيق الإلكتروني في المَجال الرياضي) فى المرتبة الاخيرة من استجابات العينة حيث حصلت علي نسبة مئوية (٨٥,٥٦%) من استجابات العينة، حيث تُعبر العبارات عن ماهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي، ومن هذا توكد العينة علي ضرورة وضع القواعد التي تكفل قبول هذه التوقيعات الإلكترونية وانتشارها في المجال الرياضي بطريقة تحقق الامن وتضمن حجيتها وقوتها القانونية في الاثبات، وامام قواعد الاثبات بوجه عام التي لا تقبل بالنسبة للمستندات غير المستندات الرسمية بدون

حاجة دعوة منظمها للشهادة وهذا يتطلب اقرار حجية العقود الالكترونية والمراسلات الالكترونية عبر نصوص قانونية واضحة تحدد حماية خُصوصية المُراسلات الإلكترونية مع تَوافر المِصداقية القَانونية علي التَوقيع الإلكتروني ووسائل الاثبات لتلك العقود في المجال الرياضي، كما تري العينة انه بات من الضروري توفير اللوائح القانونية الرياضية التي نوكد علي وجود التعاقد اللالكتروني ما يتضمن من ملامح تنظيمية من أبرزها التعاقد عن بعد عبر شبكة الانترنت وقانونية المعاملات الالكترونية كالتعبير عن الارادة وتطابقها عن طريق تبادل رسائل البيانات، وقد أدت أشكال الانتهاكات والجرائم اليومية في بيئة التجارة الإلكترونية إلى تزايد المنازعات الناجمة عن هذه المعاملات مما يستدعي البحث عن قانون واجب التطبيق، ومدى مواءمة النصوص القانونية القائمة مع ما أفرزته وسائل الاتصال الحديثة من اشكاليات وتحديات ويتفق ذلك مع دراسة بلقاسم علي حامدي (٢٠١٥م) (٦) حيث يري ان العقود الالكترونية أصبح التعامل بها يزداد يوما بعد يوم مما يستدعي إيجاد أساليب لحماية هذه العقود، فالتعامل من خلال شبكة الاتصالات الالكترونية في صورة عقود دولية أصبح من الأمور المفروضة على الدول والافراد بالنظر إلى ما تحققه من قيمة مادية واقتصادية وما توفره من جهد ووقت من الانتقال والسفر من بلد إلى آخر، ولهذا يوكد علي ضرورة الاهتمام الوطني والدولي بهذا النوع من العقود نظرا لأهميتها الكبيرة في حياة الافراد والدول، ويري الباحث ان تَحديد مَلامح الجَريمة الإلكترونية بالهَيئات الرياضية من خَلال نُصوص قَانونية واضحة، والعمل علي حِماية التَوقيع الإلكتروني، وتَحديد الاجراءات التنظيمية لشهادة التَصديق الإلكتروني مع ضرروة الإعِتراف قَانونياً بِمقدمي خَدمات التَصديق الإلكتروني للهَيئات الرياضية يودي الي مواكبة الهيئات الرياضية لحركة التقدم التكنولوجي ورفع المعدلات الاقتصادية التي من شانها ارتباطها بقواعد قانونية واضحة الملامح والمضمون، ويوكد الباحث علي ان العقود الالكترونية نادرة الوجود في المجال الرياضي حيث لا يوجد في قانون الهيئات الرياضية ما يشير الي الملامح التنظيمية الخاصة بها او ما يوفر المتطلبات التنظيمية والقانونية لها وذلك في حين وجود قانون للتوقيع الالكتروني المصري لعام (٢٠٠٤ م) حيث يعتبر هذا القانون هو أول تشريع مصرى لتنظيم المعاملات الإلكترونية، سواء المعاملات الحكومية أو التجارية أو الإدارية، ويمكن من خلال هذا التشريع استخدام الوسائل الإلكترونية فى تحرير وتبادل وحفظ المستندات، بما يحفظ حقوق المتعاملين ويضمن مصداقية وقانونية المعاملات الإلكترونية فى آن واحد، ولهذا لابد من توفير مواد قانونية واضحة خاصة بالعقود الالكترونية في المجال الرياضية توضح الاجراءات التنظيمية القانونية والفنية الخاصة بها تَحديد بنود وقت وتاريخ إنشاء المُحررات الإلكترونية وتحديد جِهات التَوثيق الإلكتروني في المَجال الرياضي وتَحديد قَواعد نِظامية مُوحدة للَتعاملات الإلكترونية بالهيَئات الرياضية، كما يؤكد الباحث علي أهمية وجود الأنظمة والتشريعات التي تنظم التعاملات الالكترونية وتحفظ حقوق المتعاملين باعتبارها احد أهم متطلبات انتشار وتعزيز الثقة في أساليب وتطبيقات التجارة الالكترونية في المجال الرياضي، حيث إن غياب التشريعات والأنظمة القانونية

التي تحكم التعاملات الالكترونية وتكفل حقوق الأطراف المتعاملة في حالة نشوب نزاعات يعتبر احد أهم المعوقات الأساسية لانتشار التعاملات الالكترونية علي المستوي العالمي بشكل عام وعلي المستوي المحلي بشكل خاص في المجال الرياضي ومن هنا تم الرد علي التساؤل الثاني في معرفة الباحث للمُتطلَبات القَانُونية للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي(مَا هِي مُتطلبات العُقود الالكترونية في المجَال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية).

٢/٢/١/٨ البعد الثاني " المُتطلَبات الفنية":

جدول (١٠) توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الثاني للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
٢٩	١٢٣	68.33	٥٤	30.00	٣	1.67	*120.900	480	%88.89	7
٣٠	١٢٨	71.11	٤٧	26.11	٥	2.78	*130.300	483	%89.44	4
٣١	١٢٣	68.33	٥٣	29.44	٤	2.22	*119.233	479	%88.70	9
٣٢	١١٤	63.33	٦٠	33.33	٦	3.33	*97.200	468	%86.67	16
٣٣	١٢٦	70.00	٥١	28.33	٣	1.67	*128.100	483	%89.44	4
٣٤	١١٤	63.33	٦٢	34.44	٤	2.22	*100.933	470	%87.04	13
٣٥	١٢٦	70.00	٤٨	26.67	٦	3.33	*123.600	480	%88.89	7
٣٦	١١٨	65.56	٥٧	31.67	٥	2.78	*106.633	473	%87.59	11
٣٧	١٢٠	66.67	٥٧	31.67	٣	1.67	*114.300	477	%88.33	10
٣٨	١٢٦	70.00	٥١	28.33	٣	1.67	*128.100	483	%89.44	4
٣٩	١٣٢	73.33	٤٠	22.22	٨	4.44	*138.133	484	%89.63	2
٤٠	١١٦	64.44	٦٠	33.33	٤	2.22	*104.533	472	%87.41	12
٤١	١١١	61.67	٦٥	36.11	٤	2.22	*96.033	467	%86.48	17
٤٢	١١٧	65.00	٥٦	31.11	٧	3.89	*101.233	470	%87.04	13
٤٣	١١٣	62.78	٦٤	35.56	٣	1.67	*101.233	470	%87.04	13
٤٤	١٢٨	71.11	٥٠	27.78	٢	1.11	*134.800	486	%90.00	1
٤٥	١٢٥	69.44	٥٤	30.00	١	0.56	*129.033	484	%89.63	2
مجموع المحور								8109	%88.33	

قيمة " كا٢ " الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بدرجة حرية (٢) هى (٥,٩٩١)

يشير جدول رقم (١٠) إلى التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والأهمية النسبية والترتيب لكل عبارة من عبارات الاستبيان قيد البحث المحور الثاني " مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي " البعد الأول " المُتطلَبات الفنية"، كما يتضح من جدول (١٠) أنه توجد أستجابات للعبارات فى أتجاه الإستجابة بنعم، حيث جاءت العبارة (٤٤)(يَجب تَحديد وجُوب تَنفيذ القَرار الإداري للمَوقع إلكترونياً) فى المرتبة الأولى وقد حصلت على نسبة مئوية (٩٠,٠٠%)، وحصلت كلا العباراتين رقم (٣٩) (٤٥) (تَصميم آلية مؤمنة بإنشاء التوقيع الإلكتروني بالهيَئات الرياضية) (تَوافر الوسيط الإلكتروني بالهيَئات الرياضية) علي المرتبة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية (٨٩,٦٣%)، وحصلت العباره رقم (٣٢) (تَوفير دَورات عِلمية مُتخصصة فِي آليات التَوقيع الإلكتروني بالَهيَئات الرياضية) علي المرتبة السادس عشر على نسبة مئوية (٨٦,٦٧%) من استجابات العينة، وجاءت العبارة (٤١) (تَحديد آلية التَوقيع البَيومِتري الإلكتروني بالهيَئات الرياضية) فى المرتبة الاخيرة من استجابات العينة حيث حصلت علي نسبة مئوية (٨٦,٤٨%) من استجابات العينة، حيث تُعبرا عن المُتطلبات الفنية

للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي، ومن هذا توكد العينة علي ضرورة توفير برامج تدريبية خاصة بالعقود الإلكترونية تستهدف كافة فئات المجتمع الرياضي لتوعيه المجتمع الرياضي وموسساته بكل الجوانب التي تحتويها العقود الإلكترونية من مزايا وأخطار والعمل علي إعداد برامج ودورات تدريبية للهيئات الرياضية لتمكنها من إعداد اطر التعامل في مجال العقود الإلكترونية، ويتوقف هذا علي إعداد اطر تقنية متخصصة في بنية المعلومات ونظم العمل على شبكات الأنترنت، والاتصال بمؤسسات متخصص في مجال التجارة الإلكترونية، ويتفق ذلك مع عادل حمود البحيري (٢٠١٤م) (٨) حيث يري ضرورة توفير وتحسين مستوى الخدمات الإتصالية وزيادة سرعات الإتصال بانشاء وتطوير الشبكة الرقمية والإستمرار في خفض تكاليف إستخدام شبكات الإتصالات الرقمية مع ضبط محتوى البيانات والمعلومات الذي يسمح بتدفقه بالإضافة إلى ربط جميع مراكز المعلومات والمعرفة ومصادرها على شبكة الأنترنت كما تعتبر مقاييس التقنية ذات أهمية كبيرة للنجاح التجاري طويل المدى على شبكة الأنترنت للمجتمع الرياضي، حيث أنها تشجع على المنافسة الدولية ويتم هذا باستخدام المعايير والمقاييس التقنية الدولية من أمن وسرية ورقابة وتأمين الإتصالات وعقد المؤتمرات التلفزيونية والتبادل الإلكتروني للبيانات، ويري الباحث انه يجب تَوفير البنود المالية التي تتمثل في المُوازنة السَنوية لِلَهيئات الرياضية لتَحديث مُعدات وبَرمجيات أمن التَوقيع الإلكتروني ووضع خِطط تَدريبية فِي مَجال أمن المَعلومات بالَهَيئات الرياضية الي جانب توفير الدَورات العِلمية المُتخصصة فِي آليات التَوقيع الإلكتروني واجراءتها المتعددة هذا فضلا عن تَوفير إدارة مُتخصصة لِحماية إجراءات التَوقيع الإلكتروني وتَعيين مُتخصصين فِي مَجال التِكنولوجيا وأمَن المَعلومات وخَفض تَكاليف إستخدام شَبكات الإتصالات الرَقمية في المجال الرياضي والهيئات التابعه له وتَحديد هَوية المُوَقَع خَاصة في مَجال الشَبكات المَفتوحة وتَنمية الوَعي بالمُعاملات الإلكتُرونية وتَوافر أساليب الحِماية علي التَشفير والتَوقيع الإلكتروني ووضع وتَصميم آلية لانشاء التوقيع الإلكتروني بالهيَئات الرياضية مع تَوفير بِنية تَحتية وتَقنية لها بالهيَئات الرياضية، ويوكد الباحث علي ان العقود الالكترونية أصبحت من عوامل وموشرات التطور والتقدم علي الصعيد الدولي والعالمي لما لها من اهمية بالغة في عمليات التقدم الاقتصادي والتجاري في العالم لهذا نوكد علي ضروة توافر اليات خاصة بتوافر العقود الإلكترونية في المجتمع الرياضي وخاصة الهيئات الرياضية الاهلية لرفع المعدلات الاقتصادية والتسويقة بها ولمسايرة حركة التقدم التقني العالمي ومن هنا تم الرد علي التساؤل الثاني في معرفة الباحث للمُتطلَبات الفنية للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي.

جدول (١١)

توصيف استجابات عينة البحث على ابعاد المحور الثاني " مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي " للاستبيان قيد البحث

م	البعد	المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
1	المُتطلَبات القَانُونية	8567	%88.14	٢
2	المُتطلَبات الفنية	8109	%88.33	١
	مجموع المحور	16676		

يشير الجدول (١١) الى المجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لابعاد المحور الثاني " مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي " للاستبيان قيد البحث، حيث جاء بعد "المتطلبات الفنية" في الترتيب الأول بوزن نسبي بلغ (٨٨,٣٣ %)، ثم بعد " المُتطلَبات القَانُونية " في الترتيب الثاني بوزن نسبي بلغ (٨٨,١٤ %).

٣/١/٨ عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث " خَصائص العقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي".

جدول (١٢)

توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الثالث للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
٤٦	٩٠	50.00	٨٥	47.22	٥	2.78	*75.833	445	%82.41	13
٤٧	١٤٨	82.22	٣١	17.22	١	0.56	*201.100	507	%93.89	6
٤٨	١٥٢	84.44	٢٨	15.56	٠	0.00	*218.133	512	%94.81	3
٤٩	١٥٠	83.33	٢٨	15.56	٢	1.11	*208.133	508	%94.07	5
٥٠	١٥٥	86.11	٢٤	13.33	١	0.56	*230.033	514	%95.19	2
٥١	١٤٣	79.44	٣٦	20.00	١	0.56	*182.433	502	%92.96	11
٥٢	١٤٥	80.56	٣٥	19.44	٠	0.00	*190.833	505	%93.52	7
٥٣	١٤٦	81.11	٣٣	18.33	١	0.56	*193.433	505	%93.52	7
٥٤	١٥٩	88.33	٢١	11.67	٠	0.00	*248.700	519	%96.11	1
٥٥	١٤٥	80.56	٣٣	18.33	٢	1.11	*188.633	503	%93.15	10
٥٦	١٥٣	85.00	٢٦	14.44	١	0.56	*221.433	512	%94.81	3
٥٧	١٤١	78.33	٣٩	21.67	٠	0.00	*176.700	501	%92.78	12
٥٨	١٤٧	81.67	٣١	17.22	٢	1.11	*196.233	505	%93.52	7
مجموع المحور								6538	%93.13	

قيمة " كا٢ " الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بدرجة حرية (٢) هى (٥,٩٩١)

يشير جدول رقم (١٢) إلى التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والأهمية النسبية والترتيب لكل عبارة من عبارات الاستبيان قيد البحث المحور الثالث " خَصائص العقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي، كما يتضح من جدول (١٢) أنه توجد أستجابات للعبارات فى أتجاه الإستجابة بنعم، حيث جاءت العبارة (٥٤)(تُتيح مُتابعة تنظيم المُعاملات الالكترونية الحَديثة) فى المرتبة الأولى وقد حصلت على نسبة مئوية (٩٦,١١%) ، وحصلت العبارة رقم (٥٠) (تُحقق الخصوصية والسرية للمتعاملين في المَجال الرياضي) علي المرتبة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٥,١٩%)، وحصلت العبارتين رقم (٤٨) (٥٦) (تُحديد هَوية المُرسِل والمُستقبِل الكترونياً والتَاكد من مِصداقية المَعلومات)،(يُتيح رفع المُعدلات الإقتصادية فِي المَجال الرياضي) علي المرتبة الثالثة حيث حصلتا على نسبة مئوية (٩٣,١٥%) من استجابات العينة، كما حصلت العبارة رقم (٥٥) (يُتيح إمكانية إستخدامه كبِديل للعِقود التقليدي) علي المرتبة العاشرة حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٣,١٥%)، وحصلت العبارة رقم (٥١) (تُحدد شَخصية المُوَقع وتُميزه عَن غَيره) علي المرتبة الحادية عشر حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٩٦%)، كما جاءت العبارة (٤٦) (تَتم عَبر وسائل إلكترونية وعن طَريق أجهزة الحَاسب الآلي والإنترنت) فى المرتبة الاخيرة من استجابات العينة حيث حصلت علي نسبة مئوية

(٨٢,٤١%)، وجميع العبارات تعبر عن خَصائص العقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي، ومن هذا توكد العينة علي ضرورة توافر الخصائص اللازمة للعقود الالكترونية بالهيئات الرياضية وان أهم خاصية يتميز بها العقد الإلكتروني عن غيره من العقود هي أنه عقد مبرم بوسيلة إلكترونية، فالوسيلة التي من خلالها يتم إبرام العقد هي التي تكسبه هذه الصفة، وتتمثل هذه الوسائل عادة في أنظمة الكمبيوتر المرتبطة بشبكات الإتصالات المختلفة(السلكية واللاسلكية)، كما لا يمكن حصر جميع هذه الوسائل في الوقت الحاضر نظرا لارتباطها مع التطور التكنولوجي كما توكد علي ضرورة توافر الخصائص التالية في العقود الالكترونية التي تتم في المجال الرياضي حيث تُوفر الثقة والأمان للمُتعامل بها وتُحديد هَوية المُرسِل والمُستقبِل الكترونياً والعمل علي التَاكد من مِصداقية المَعلومات وتُحقق الخصوصية والسرية للمتعاملين في الهيئات الرياضية، ويتفق مع ذلك أسامة أبو الحسن مجاهد (٢٠٠٢ م) (٢)، فادي محمد عماد الدين (٢٠١٠ م) (٩) حيث يروا ان عملية التعاقد الإلكتروني تشتمل بخلاف الإيجاب والقبول الإلكتروني على العديد من المعاملات الإلكترونية، مثل العروض والإعلان عن السلع والخدمات، وطلبات الشراء الإلكترونية، والفواتير الإلكترونية، وأوامر الدفع الإلكترونية **كما** يري ان عملية التعاقد الإلكتروني تشتمل بخلاف الإيجاب والقبول الإلكتروني على العديد من المعاملات الإلكترونية، مثل العروض والإعلان عن السلع والخدمات، وطلبات الشراء الإلكترونية، والفواتير الإلكترونية، وأوامر الدفع الإلكترونية، ويري الباحث ان إبرام العقد الإلكتروني في المجال الرياضي بدون التواجد المادي لأطرافه يعتبر احد اهم خصائه فالسمة الأساسية للتعاقد الإلكتروني أنه يتم بين عاقدين لا يجمعهما مجلس عقد حقيقي حيث يتم التعاقد عن بعد بوسائل اتصال تكنولوجية، ولذلك فهو ينتمي إلى طائفة العقود عن بعد، حيث يتم تبادل الإيجاب والقبول الإلكتروني عبر الإنترنت فيجمعهم بذلك مجلس عقد حكمي افتراضي، ولذلك فهو عقد فوري متعاصر، ومن أهم مظاهر الخصوصية في العقد الإلكتروني، إبرامه عبر شبكة اتصالات إلكترونية، فالعقد الإلكتروني لا يختلف من حيث الموضوع أو الأطراف عن سائر العقود التقليدية ولكنه يختلف فقط من حيث طريقة إبرامه وكونه يتم باستخدام وسائط إلكترونية وتلك الوسائط هي التي دفعت إلى اختفاء الكتابة التقليدية التي تقوم على الدعائم الورقية لتحل محلها الكتابة الإلكترونية التي تقوم على دعائم إلكترونية، كما يتصف العقد الإلكتروني غالباً بالطابع التجاري والاستهلاكي، لذلك يطلق عليه عقد التجارة الإلكترونية، وقد جاءت تلك الصفة من السمة الغالبة لذلك العقد حيث أن عقود البيع الإلكترونية تستحوذ على الجانب الأعظم من مجمل العقود ويترتب على ذلك أن العقد الإلكتروني يتسم بطابع الاستهلاك لأنه غالباً ما يتم بين تاجر أو مهني ومستهلك، ومن ثم فإنه يعتبر من قبيل عقود الاستهلاك ولذلك يخضع العقد الإلكتروني عادة للقواعد الخاصة بحماية المستهلك ومن هنا تم الرد علي التساؤل الثالث في معرفة الباحث للخصائص القَانُونية للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي(مَا هِي خَصائص العَقد الالكتروني في المجَال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية).

٤/١/٨ عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي".

١/٤/١/٨ البعد الأول " المعوقات الادارية"

جدول (١٣) توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الرابع للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
٥٩	١٥٣	85.00	٢٧	15.00	٠	0.00	*222.300	513	%95.00	١
٦٠	١٤٨	82.22	٢٩	16.11	٣	1.67	*199.233	505	%93.52	٢
٦١	١٤٢	78.89	٣٣	18.33	٥	2.78	*174.633	497	%92.04	٤
٦٢	١٤٤	80.00	٣٠	16.67	٦	3.33	*181.200	498	%92.22	٣
٦٣	١٣٨	76.67	٣٨	21.11	٤	2.22	*161.733	494	%91.48	٥
مجموع المحور								2507	%92.85	

قيمة " كا٢ " الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بدرجة حرية (٢) هى (٥,٩٩١)،

يشير جدول رقم (١٣) إلى التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والأهمية النسبية والترتيب لكل عبارة من عبارات الاستبيان قيد البحث المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي " البعد الأول " المعوقات الادارية "، كما يتضح من جدول (١٢) أنه توجد أستجابات للعبارات فى أتجاه الإستجابة بنعم، حيث جاءت العبارة (٥٩)(غِياب التَخطيط الجَيد للتَحول إلي العُقود الإلكترونِية وآلياتها التَنفيذية) فى المرتبة الأولى وقد حصلت على نسبة مئوية (٩٥,٠٠%) من استجابات العينة، وحصلت العبارة رقم (٦٠) (كَثرة الإجراءات الرُوتينية التي تُؤخر عَملية التَحول نَحو العُقود الإلكترونِية) علي المرتبة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٣,٥٢%)، كما حصلت العبارة رقم (٦١) (ضِعف وَعي مَجالس إدارة الهَيئات الرِيَاضية بأهَمية العُقود الإلكترونِية وتَطبيقاتها) علي المرتبة الرابعه حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٠٤%)، وجاءت العبارة (٦٣) (عَدم وُجود إدارة مُتخصصة للعُقود الإلكترونِية بالهَيكل التَنظيمي للهَيئات الرِيَاضية) فى المرتبة الاخيرة من استجابات العينة حيث حصلت علي نسبة مئوية (٩١,٤٨%) حيث تُعبرا عن المُعوقات الادارية لتَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي، ومن هذا توكد العينة علي ان العقود الالكترونية في المجال الرياضي قد لا تخلو من صعوبات وتحديات ومعوقات خاصة بها قد تظهر عند تطبيقها في الهيئات الرياضية ولهذا يجب التصدي لتلك المعوقات حيث غِياب التَخطيط الجَيد للتَحول إلي العُقود الإلكترونِية وآلياتها التَنفيذية، كَثرة الإجراءات الرُوتينية التي تُؤخر عَملية التَحول نَحو العُقود الإلكترونِية، وضِعف وَعي مَجالس إدارة الهَيئات الرِيَاضية بأهَمية العُقود الإلكترونِية وتَطبيقاتها، وغِياب الدَورات التَدريبية للعَاملين بالهَيئات الرِيَاضية فِي مَجال العُقود الإلكترونِية، وعَدم وُجود إدارة مُتخصصة للعُقود الإلكترونِية بالهَيكل التَنظيمي للهَيئات الرِيَاضية، ويتفق مع ذلك بشير عباس العلاق (٢٠٠٥ م) (٥) الى ضرورة وجود قيادات إدارية إلكترونية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة بالإضافة الى ذلك يتوجب على كل الإدارات في المنظمات التخلص من الإجراءات البيروقراطية والروتينية المملة والمعيقة لكل تطور وتجديد في الأساليب

المتبعة في المنظمات، كما يرى ضرورة تطوير وتبسيط إجراءات وخطوات العمل مما يخفف الأعباء الإدارية والربط بين كافة الخدمات والإجراءات الحكومية بما يكفل سهولة ومرونة التعامل بين الجهات والوزارات المختلفة بشكل يحقق الكفاءة الالكترونية داخل الهيئات المختلفة، ويري الباحث ان المعوقات الادارية للعقود الالكترونية في المجال الرياضي قد تشكل تهديدا كبيرا في عرقة حركة التقدم والتطور نحو التقدم التقني داخل الهيئات الرياضية مما يودي الي قلة المعدلات التسويقة والاقتصادية بها والبعد عن مجالات قد تحقق التطور الاقتصادي للهيئات الرياضية ولهذا يوكد الباحث علي ضرورة وجود تَخطيط جَيد للتَحول إلي العُقود الإلكترونِية وآلياتها التَنفيذية، مع العمل علي قلة الإجراءات الرُوتينية التي تُؤخر عَملية التَحول نَحو العُقود الإلكترونِية، وضروة العمل علي تنمية وَعي مَجالس إدارة الهَيئات الرِيَاضية بأهَمية العُقود الإلكترونِية ومدي اهمية تَطبيقها بالهيئات الرياضية من خلال توفير الدَورات التَدريبية لِلعاملين بالهَيئات الرِيَاضية فِي مَجال العُقود الإلكترونِية وذلك بتوفير مُتخصصة بالعقود الإلكترونِية داخل الهَيئات الرِيَاضية ومن هنا تم الرد علي التساؤل الرابع في معرفة الباحث للمُعوقات الادارية للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي(مَا هي مُعوقات تطبيق العُقود الالكترونية في المَجال الرياضي بجمهورية مِصر العَربية)

٢/٤/١/٨ البعد الثاني " المُعوقات التَقنية ":

جدول (١٤) توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديري	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
٦٤	١٥٢	84.44	٢٧	15.00	١	0.56	*217.233	511	%94.63	١
٦٥	١٤٣	79.44	٣٥	19.44	٢	1.11	*181.300	501	%92.78	٢
٦٦	١٤٢	78.89	٣٣	18.33	٥	2.78	*174.633	497	%92.04	٤
٦٧	١٤١	78.33	٣٦	20.00	٣	1.67	*173.100	498	%92.22	٣
٦٨	١٤٠	77.78	٣٥	19.44	٥	2.78	*167.500	495	%91.67	٥
مجموع المحور								2502	%92.67	

قيمة " كا٢ " الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بدرجة حرية (٢) هى (٥,٩٩١)

يشير جدول رقم (١٤) إلى التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والأهمية النسبية والترتيب لكل عبارة من عبارات الاستبيان قيد البحث المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي " البعد الثاني " المعوقات التقنية"، كما يتضح من جدول (١٤) أنه توجد أستجابات للعبارات فى أتجاه الإستجابة بعم، حيث جاءت العبارة (٦٤)(ضِعف مُستوى البِنية التَحتية اللازمة لتَطبيق إجراءات العُقود الإلكترونِية) فى المرتبة الأولى وقد حصلت على نسبة مئوية (٩٤,٦٣%) من استجابات العينة، وحصلت العبارة رقم (٦٥) (عَدم مُسايرت الهَيئات الرِيَاضية لسُرعة تَطور تِكنُولوجيا المَعلومَات) علي المرتبة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٨٧%)، كما حصلت العبارة رقم (٦٦) (ضِعف مُتابعة التَطوير الهَائل فِي بَرمجيَات العُقود الإلكترونِية) علي المرتبة

الرابعه حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٠٤%)، وجاءت العبارة (٦٨) (سُرعة تَطور أجهزة الحَاسِب الآلي وأنَظمتها المُتعددة) فى المرتبة الاخيرة من استجابات العينة حيث حصلت علي نسبة مئوية (٩٢,٦٧%) حيث تُعبرا عن المُعوقات التقنية لتَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي، ومن هذا توكد العينة علي ضرورة توافر البِنية التَحتية اللازمة لتَطبيق إجراءات العُقود الإلكترونِية وذلك لمواكبة الهيئات الرياضية لحركة التطور التقني في المجتمع الرياضي الدولي، كما توكد علي أن عدم توفر بنية تحتية الكترونية جيدة في الهيئات الرياضية تساعد على انتشار المعاملات التجارية الإلكترونية بشتي صورها وجوانبها يودي الي عرقلة المجال الرياضي وتخلفه عن مواكبة التطور الدولي في المعاملات الالكترونية، ويوكد الباحث علي ان ضعف البنية التحتية اللازمة لتطبيق العقود الالكترونية بالهيئات الرياضية الي جانب عدم وجود برامج توعية لإنجاز العمليات الإلكترونية الامر الذي يشكل عائقاً كبيراً امام توافر العقود الالكترونية بالمجال الرياضي ولهذا يجب توافر المتطلبات الخاصة بالعقود الالكترونية والسابق ذكرها (الباحث) حتي يحقق المجال الرياضي طفرة في المعاملات الالكترونية الامر الذي يعود علي المعدلات الاقتصادية بالنمو والتطور ومن هنا تم الرد علي التساؤل الرابع في معرفة الباحث للمُعوقات التقنية للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي.

٣/٤/١/٨ البعد الثالث " المُعوقات البشرية ":

جدول (١٥) توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
٦٩	١٣٩	77.22	٣٥	19.44	٦	3.33	*163.033	493	%91.30	٨
٧٠	١٤٩	82.78	٢٧	15.00	٤	2.22	*202.433	505	%93.52	٤
٧١	١٣٩	77.22	٣٦	20.00	٥	2.78	*164.033	494	%91.48	٦
٧٢	١٣٨	76.67	٣٨	21.11	٤	2.22	*161.733	494	%91.48	٦
٧٣	١٤٥	80.56	٢٩	16.11	٦	3.33	*185.033	499	%92.41	٥
٧٤	١٥٠	83.33	٢٦	14.44	٤	2.22	*206.533	506	%93.70	٢
٧٥	١٥٠	83.33	٢٦	14.44	٤	2.22	*206.533	506	%93.70	٢
٧٦	١٥٢	84.44	٢٥	13.89	٣	1.67	*215.633	509	%94.26	١
مجموع المحور								4006	%92.73	

قيمة " كا٢ " الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بدرجة حرية (٢) هى (٥,٩٩١)

يشير جدول رقم (١٥) إلى التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والأهمية النسبية والترتيب لكل عبارة من عبارات الاستبيان قيد البحث المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي " البعد الثالث " المعوقات البشرية"، كما يتضح من جدول (١٥) أنه توجد أستجابات للعبارات فى أتجاه الإستجابة بعم، حيث جاءت العبارة (٧٦)(ضِعف اللغُة الإنجليزية لَدي بَعض العِاملين بالهَيئات الريَاضية) فى المرتبة الأولى وقد حصلت على نسبة مئوية (٩٤,٢٦%) من استجابات العينة، وحصلت كلا العبارتين رقم (٧٤)،(٧٥) (قِلة مَعرفة العِاملين بالهَيئات الريَاضية بِتقنيات العُقود الإلكترونِية)،(نَقص المُتخصصين فِي تَشغيل وصِيانة أجهزة الحَاسب الآلي) علي المرتبة الثانية

حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٣,٧٠%)، كما جاءت العبارة (٦٩) (غِياب وَعي بَعض العِاملين بالهَيئات الرياَضية بأهمية الحِماية والأمن المَعلوماتي) فى المرتبة الاخيرة من استجابات العينة حيث حصلت علي نسبة مئوية (٩١,٣٠%) حيث تُعبرا عن المُعوقات البشرية لتَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي، ومن هذا تري العينة ان المعوقات البشرية أحد اهم معوقات نجاحالتجارة الالكترونية في المجال الرياضي حيث غياب المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والانترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة عبر شبكة المعلومات الدولية يودي الي ضعف الاستعداد الالكتروني للمجتمع الرياضي والهيئات الرياضية واهمال جانب كبير ذات اهمية للمجتمعات الدولية والرياضة الدولية علي وجه التحديد، ويؤكد الباحث علي ضرورة رفع جوانب الثقة للعِاملين بالهَيئات الرياَضية فِي كَافة التَعامُلات الإلكترونية مع وضع برامج تدريبية لاستِعداد العِاملين عَلي مُواكبة حَركة التَغير والتطور، ومَعرفة العِاملين بإجراءات التَوقيع الإلكترونِي، والعمل علي زيادة مَهارات التَعامل مَع أنظِمة الحِاسب الألي مع ضرورة زيادة المِيزانية المُخصصة لتَصميم وتَطوير بَرامج وتَطبيقات الحَاسب الآلي وتطبيقات التجارة الالكترونية، ورفع الدَعم المَالي المُخصص والدراسات فِي مَجال تِقنيات المَعلومات والتجارة الالكترونية ومن هنا تم الرد علي التساؤل الرابع في معرفة الباحث للمُعوقات البشريه للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي.

٣/٤/١/٨ البعد الرابع " المُعوقات المالية ":

جدول (١٦) توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
٧٧	١٤١	78.33	٣٣	18.33	٦	3.33	*170.100	495	%91.67	8
٧٨	١٤٦	81.11	٣٠	16.67	٤	2.22	*190.533	502	%92.96	2
٧٩	١٤٩	82.78	٢٣	12.78	٨	4.44	*199.900	501	%92.78	3
٨٠	١٤٥	80.56	٢٩	16.11	٦	3.33	*185.033	499	%92.41	4
٨١	١٤٦	81.11	٣١	17.22	٣	1.67	*191.433	503	%93.15	1
٨٢	١٤١	78.33	٣٧	20.56	٢	1.11	*174.233	499	%92.41	4
٨٣	١٢١	67.22	٥١	28.33	٨	4.44	*108.433	473	%87.59	9
٨٤	١٤٢	78.89	٣٤	18.89	٤	2.22	*175.600	498	%92.22	6
٨٥	١٤٠	77.78	٣٦	20.00	٤	2.22	*168.533	496	%91.85	7
مجموع المحور								4466	%91.89	

قيمة " كا٢ " الجَدولية عند مُستوى مَعنوية (٠,٠٥) بدرجة حُرية (٢) هى (٥,٩٩١)،

يُشير جَدول رقم (16) إلى التِكرارات والنَسب المَئوية للاستجابات وقِيمة كا٢ والمَجموع التقديري والأهَمية النِسبية والتَرتيب لكل عِبارة مِن عِبارات الإستبيان قَيد البَحث المَحور الرابع "مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي "البُعد الرابع" المُعوقات المَالية "، كَما يَتضح مِن جَدول (16) أنه تُوجد أستجابات للعبارات فِى أتجاه الإستجابة نَعم، حَيث جَاءت العبارة (81)(نَقص مِيزانية الهَيئات الرياَضية لتَطبيق آليات العُقود الإلكترونية) فى المَرتبة الأولى وقد حَصلت على نسبة مئوية (93.15%)

من استجابات العينة، وحصلت العبارة رقم (٧٨) (ضِعف الدَعم المَالي المُخصص للبِحوث والدراسات فِي مَجال تِقنيات المَعلومات) علي المرتبة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٩٦%)، وحصلت العبارة رقم (٧٩) (قِلة المِيزانية المُخصصة لتَصميم وتَطوير بَرامج وتَطبيقات الحَاسب الآلي) علي المرتبة الثالث حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٧٨%)، كما حصلت العبارة رقم (٨٥) (إرتفاع أسعَار بَعض الأجهزة والمُعدات الإلكترونية.) علي المرتبة السابع حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٧٨%)، وحصلت العبارة رقم (٧٧) (غِياب مَهارات التَعامل مَع أنظِمة الحِاسب الألي وأنظِمته) علي المرتبة الثامن حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٧٨%)، وجَاءت العبارة (83) (ضِعف المِيزانية المُخصصة لشِراء أنظمة حِماية المَعلومَات) فِي المرَتبة الأخيرة من استجابات العينة حَيث حَصلت عَلي نِسبة مَئوية (87.59%) حيث تُعبرا عن المُعوقات المالية لتَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي، ومِن هذا تؤكد العَينة عَلي ضَرورة وضع وتَطوير سِياسات خَاصة بأمن المَعلومات باستخدام التَوقيع الإلكتروني بِصورة مُستمرة، كما إن استخدام اليات التَوقيع الإلكتروني فِي المِجال الرياضي يعمل على حِماية المُراسلات الإلكترونية والحِفاظ عِلى الخُصوصية للبيانات الإلكترونية، كَما أن هَذه التَقنية تُعتبر إضافة نَوعية لحِماية المُعلومات الإلكترونية داخل الهيئات الرياضية ولهَذا لابد مِن توفير المخصصات المالية لتحقيق ذلك، ويَري البَاحث إن غِياب المُخصصات المَالية لعَمل ورش عَمل تِجاه آليات العُقود الإلكترونية، ونَقص مِيزانية الهَيئات الريَاضية لتَطبيق تلك الآليات، وقِلة المُخصصات المَالية لتَدريب العَاملين بمَجال العُقود الإلكترونية، وضِعف المِيزانية المُخصصة لشِراء أنظمة حِماية المَعلومَات، وإرتفاع أسعَار بَعض الأجهزة والمُعدات الإلكترونية، وإرتفاع أسعَار أنظمة البَرمَجيات الإلكترونية تُعد مِن أهم المُعوقات المَالية التَي قَد تُواجه الهَيئات الرياضية فِي تَطبيق إجراءات العُقود الالكترونية بالمَجال الرياضي ومن هنا تم الرد علي التساؤل الرابع في معرفة الباحث للمُعوقات المَالية للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي.

٤/٤/١/٨ البعد الخامس " المُعوقات القانونية ":

جدول (١٧) توصيف استجابات عينة البحث على عبارات المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي " البعد الخامس "المعوقات القانونية" للاستبيان قيد البحث ن= ١٨٠

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
86	١٤٠	77.78	٣٧	20.56	٣	1.67	*169.633	497	%92.04	8
٨٧	١٣٩	77.22	٣٤	18.89	٧	3.89	*162.100	492	%91.11	9
٨٨	١٣٤	74.44	٣٨	21.11	٨	4.44	*144.400	486	%90.00	10
٨٩	١٤٣	79.44	٣٣	18.33	٤	2.22	*179.233	499	%92.41	6
٩٠	١٤٣	79.44	٣٢	17.78	٥	2.78	*178.300	498	%92.22	7
٩١	١٥٠	83.33	٢٤	13.33	٦	3.33	*205.200	504	%93.33	4
٩٢	١٤٨	82.22	٢٨	15.56	٤	2.22	*198.400	504	%93.33	4
٩٣	١٥٠	83.33	٣٠	16.67	٠	0.00	*210.000	510	%94.44	2
٩٤	١٥١	83.89	٢٩	16.11	٠	0.00	*214.033	511	%94.63	1
٩٥	١٤٩	82.78	٣٠	16.67	١	0.56	*205.033	508	%94.07	3
مجموع المحور								5009	%92.76	

قيمة " كا٢ " الجَدولية عند مُستوى مَعنوية (٠,٠٥) بدرجة حُرية (٢) هى (٥,٩٩١)،

يُشير جَدول رقم (17) إلى التِكرارات والنَسب المَئوية للاستجابات وقِيمة كا٢ والمَجموع التقديري والأهَمية النِسبية والتَرتيب لكل عِبارة مِن عِبارات الإستبيان قَيد البَحث المَحور الرابع "مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي "البُعد الخَامس" المُعوقات القَانونية "، كَما يَتضح مِن جَدول (17) أنه تُوجد أستجابات للعبارات فِى أتجاه الإستجابة بنَعم، حَيث جَاءت العِبارة (94)(عَدم تَحديد القَانون لمَلامح الوسيط الإلكتروني ومَهامه) فى المَرتبة الأولى وقد حَصلت عَلى نِسبة مَئوية (94.63%) مِن إستجابات العَينة ، وحصلت العبارة رقم (٩٣) (عَدم تَحديد القَانون لشَهادة التَصديق الإلكتروني وإجراتها) علي المرتبة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٤,٦٣%)، وحصلت العبارة رقم (٩٥) (عَدم تَحديد القَانون لانظمة الدَفع الإلكتروني وإجراتها.) علي المرتبة الثالثة حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٧٦%)، كما حصلت العبارة رقم (٨٦) (غِياب الإجرَاءات القَانونية التي تُحارب أعَمال السَرقة عَلي الأعمال الإلكترونية) علي المرتبة الثامنه حيث حصلت على نسبة مئوية (٩٢,٠٤%)، وحصلت العبارة رقم (٨٧) (عَدم مُواجهة وزارة الشَباب والرياضة للصُعوبات القَانونية المُتعلقة بالعُقود الإلكترونية) علي المرتبة التاسعه حيث حصلت على نسبة مئوية (٩١,١١%)، وجَاءت العِبارة (88) (غِياب الإجراءات القَانونية لوَسائل التَعاقد الإلكتروني فِي المَجال الرياَضي) فِى المرَتبة الأخيرة من استجابات العينة حَيث حَصلت عَلي نِسبة مَئوية (90.00%) حيث تُعبرا عن المُعوقات القَانونية لتَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي، ومِن هذا تؤكد العَينة عَلي ضَرورة وضع الجِهات المختصة بعض القوانين والتشريعات الخاصة بالعقود الالكترونية وطبيعة العَملية التَنظيمية القَانونية لها وتَحديد سُبل الحَماية لطبيعة تلك العَملية مَع ضَرورة تحَديد المَلامح القَانونية لطَبيعة العُقود الإلكترونية، ومَلامح التَشفير الإلكترونية، والجَوانب الفَنية لشَهادة التَصديق الإلكتروني لاستكمال الجَوانب القَانونية والتَشريعية لحَركة التَطور والتَقدم في الهَيئات الرياضية، ويَري البَاحث إن عَدم مُواجهة وزارة الشَباب والرياضة للصُعوبات القَانونية المُتعلقة بالعُقود الإلكترونية، وغِياب الإجراءات القَانونية لوَسائل التَعاقد الإلكتروني فِي المَجال الرياَضي، وصُعوبة الإثبات القَانوني لشَخصية المُتعاقد بالوسَائل الإلكترونية، وغِياب المَلامح القَانونية لطَبيعة العُقود الإلكترونية وخَصائصها، وعَدم تَحديد جِهة الإختصاص القَضائية لُمنازعات العُقود الإلكترونية، وعَدم تَحديد القَانون لمَلامح التَشفير الإلكترونية وآلياته، وعَدم تَحديد القَانون لشَهادة التَصديق الإلكتروني وإجراتها، وعَدم تَحديد القَانون لمَلامح الوسيط الإلكتروني ومَهامه، وعَدم تَحديد القَانون لانظمة الدَفع الإلكتروني وإجراتها، وغِياب الإجرَاءات القَانونية التي تُحارب أعَمال السَرقة عَلي الأعمال الإلكترونية يُعد ذَلك كُله مِن أهم المُعوقات القَانونية التَي قَد تُواجه الهَيئات الرياضية فِي تَطبيق إجراءات العُقود الالكترونية بالمَجال الرياضي ولهَذا يُؤكد البَاحث عَلي ضَرورة التَصدي لتلك المُعوقات فِي مُحاولة لَتطوير المَجال الرياضي ومُواكبة حَركة التَقدم بِهومن هنا تم الرد علي التساؤل الرابع في معرفة الباحث للمُعوقات

القانونية للعُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي. .

جدول (١٨) توصيف استجابات عينة البحث على ابعاد المحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي " للاستبيان قيد البحث

م	البعد	المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
1	المعوقات الإدارية	2507	92.85%	1
2	المعوقات التقنية	2502	92.67%	4
3	المُعوقات البَشرية	4006	92.73%	3
4	المُعوقات المَالية	4466	91.89%	5
5	المُعوقات القَانونية	5009	92.76%	2
	مجموع المحور	18490	92.54%	

يُشير الجدول (18) الى المَجموع التقديري والوزن النِسبي والترتيب لابعاد المَحور الرابع " مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي للاستبيان قَيد البحث، حَيث جَاء بُعد "المعوقات الإدارية" في الترتيب الأول بِوزن نِسبي بَلغ (92.85 %)، ثم بُعد "المُعوقات القَانونية" فِي التَرتيب الثَاني بِوزن نِسبي بَلغ (٩٢,٧٦ %)، يَليه بُعد " المُعوقات البَشرية" في الترتيب الثَالث بِوزن نِسبي بَلغ (92.73 %)، وأخيراً بُعد "المُعوقات المَالية" فِي التَرتيب الرَابع بِوزن نِسبي بَلغ (٩١,٨٩ %).

جدول (١٩) توصيف استجابات عينة البحث على محاور الاستبيان قيد البحث

م	المحور	المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
1	مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي	4530	%83.89	4
2	مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي	16676	%88.23	3
3	خَصائص التوقيع الإلكتروني فِي المَجال الرياضي	6538	%93.13	1
4	مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي	18490	%92.54	2
	مجموع الاستبيان	46234	%90.12	

يُشير جَدول (19) الى المَجموع التَقديري والوزن النِسبي والتَرتيب لابعاد مَحاور الإستبيان قَيد البَحث، حَيث جَاء مِحور "خَصائص التوقيع الإلكتروني فِي المَجال الرِياضي " في الترتيب الأول بوزن نسبي بلغ (93.13 %)، ثم مِحور "مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرِياضي" في التَرتيب الثَاني بِوزن نِسبي بَلغ (92.54 %)، يَليه محور " مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي" فِي التَرتيب الثَالث بِوزن نِسبي بَلغ (88.23 %)، وأخيراً محور" مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرِياضي " في الترتيب الرَابع بِوزن نِسبي بَلغ (83.89 %).

٩/٠ إستخلاصات والتوصيات:

٩/١ **الإستخلاصات:** في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها ومعالجتها وعرضها وتفسيرها وفي حدود عينة البحث ووسائل جمع البيانات المستخدمة وفي ضوء أهداف البحث تمكن الباحث من الوصول للاستخلاصات الأتية:-

١/١/٩ إستخلاصات خاصة بالمحاور:

١/١/١/٩ إستخلاصات المحور الاول: (مَاهية العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي).

مَجموعة المُعاملات الرَقمية المُرتبطة بأنشطة تجارية إلكترونية يَتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شَبكة المَعلومات الدولية بِوسائط إلكترونية من خلال وسيلة تِقنية فَرضها التطور التِكنولوجي لمُواكبة التِجارة الإلكترونية عن طريق مجموعة المُعاملات الرَقمية المُرتبطة بأنشطة تجارية إلكترونية والتي تتم بإستعمال الوثائق الإلكترونية.

٢/١/١/٩ إستخلاصات المحور الثاني:(مُتطلبات العُقود الإلكترونية فِي المَجال الرياضي).

١/٢/١/١/٩ المُتطلَبات القَانُونية:

– تَحديد مَلامح الجَريمة الإلكترونية بالهَيئات الرياضية من خَلال نُصوص قَانونية واضحة، وحِماية التَوقيع الإلكتروني بالهَيئات الرياضية من خَلال نُصوص قَانونية واضحة، تَحديد الاجراءات التنظيمية لشهادة التَصديق الإلكتروني بقانون الهيئات الرياضية، الإعِتراف بقَانونياً بِمقدمي خَدمات التَصديق الإلكتروني للهَيئات الرياضية، تَحديد بنود وقت وتاريخ إنشاء المُحررات الإلكترونية بالهيئات الرياضية، تَحديد القانون لجِهات التَوثيق الإلكتروني في المَجال الرياضي، تَحديد الجوانب الفَنية للتَوقيع الإلكتروني تحديد قَواعد نِظامية مُوحدة للتَعاملات الإلكترونية بالهيَئات الرياضية، تَحديد حُقوق المِلكية الفِكرية عَبر الإنترنت شبكة المَعلومات الدَولية، وضع سِياسات واضحة لحِماية خُصوصية المُراسلات الإلكترونية، تَحدد قَانون الهَيئات الرياضية وسَائل الدفع الإلكتروني، تَحديد المُواصفات الفَنية والقَانونية لشَهادة التَوثيق الرَقمي، تَوافر المِصداقية القَانونية علي التَوقيع الإلكتروني، تَحديد المُواصفات الفَنية لتوثيق التَوقيع الإلكتروني، تَحدد قَانون الهَيئات الرياضية وسائل الاثبات للعقود الالكترونية، حماية القانون الصفقات الإلكترونية بين الهيئات الرياضية، تَحديد الجِهات الرِقابية للتَوقيع الإلكتروني بالمجال الرياضي.

٢/٢/١/١/٩ المُتطلَبات الفَنية:

– تَوفير مُوازنة لتَحديث مُعدات وبَرمجيات أمن التَوقيع الإلكتروني بالَهيئات الرياضية، تَوفير إجراءات المُراسلات الإلكترونية باستخدام التَوقيع الإلكتروني، تَوفير خِطط تَدريبية ومُتابعة تَطبيقها فِي مَجال أمن المَعلومات، تَوفير دَورات عِلمية مُتخصصة فِي آليات التَوقيع الإلكتروني، تَوفير إدارة مُتخصصة لِحماية إجراءات التَوقيع الإلكتروني، تَعيين المُتخصصين فِي مَجال التِكنولوجيا وأمَن المَعلومات، خَفض تَكاليف إستخدام شَبكات الإتصالات الرَقمية، يَجب تَحديد هَوية المُوَقَع خَاصة في مَجال الشَبكات المَفتوحة، تَنمية الوَعي بالمُعاملات الإلكتُرونية داخل الهَيئات الرياضية، تَوفير أساليب الحِماية علي التَشفير والتَوقيع الإلكتروني، تَصميم آلية مؤمنة بإنشاء التوقيع الإلكتروني، تَوفير بِنية تَحتية لتَقنية العَقد الإلكتروني، تَحديد آلية التَوقيع البَيومِتري الإلكتروني، تَوفير آلية للثقة في صِحة المُعاملات والسِجلات الإلكترونية، تَحديد آلية التَوقيع بالقلم الإلكتروني، تَحديد وجُوب تَنفيذ القَرار الإداري للمَوقع إلكترونياً، تَوافر الوسيط

الإلكتروني بالهيَئات الرياضية.

٣/١/١/٩ إستخلاصات المحور الثالث:(خَصائص العقود الإلكتروني فِي المَجال الرياضي).

– تَتم عَبر وسائل إلكترونية وعن طَريق أجهزة الحَاسب الآلي والإنترنت، تُوفر الثقة والأمان للمُتعامل بها في المَجال الرياضي، تُحديد هَوية المُرسِل والمُستقبِل الكترونياً والتَاكد من مِصداقية المَعلومات، تَرفع مُعدلات الإستثمار الرياضي بإستخدام أحَدث الوسائل التِكنولُوجيا والإتصال، تُحقق الخصوصية والسرية للمتعاملين في المَجال الرياضي، تُحدد شَخصية المُوَقع وتُميزه عَن غَيره، تَسمح بِعقد الصَفقات عن بُعد ودون حُضور المُتعاقدين، تُحافظ علي مَضمون المُحرر الإلكتروني وآلية تأمينه، تُتيح مُتابعة تنظيم المُعاملات الالكترونية الحَديثة، يُتيح إمكانية إستخدامه كبِديل للعِقود التِقليدي، يُتيح رفع المُعدلات الإقتصادية فِي المَجال الرياضي، يَتوفر بالعَقد الإلكتروني سِمة الطَابع الدَولي، يَتوفر بالعَقد الإلكتروني الطابع التجاري

٤/١/١/٩ إستخلاصات المحور الرابع: (مُعوقات تَطبيق العُقود الإلكترونية فِي المِجال الرياضي).

١/٤/١/١/٩ المُعوقات الادارية:

– غِياب التَخطيط الجَيد للتَحول إلي العُقود الإلكترونِية وآلياتها التَنفيذية، كَثرة الإجراءات الرُوتينية التي تُؤخر عَملية التَحول نَحو العُقود الإلكترونِية، ضِعف وَعي مَجالس إدارة الهَيئات الرياَضية بأهَمية العُقود الإلكترونِية وتَطبيقاتها، غِياب الدَورات التَدريبية للَعاملين بالهَيئات الرياَضية فِي مَجال العُقود الإلكترونِية، عَدم وُجود إدارة مُتخصصة للعُقود الإلكترونِية بالهَيكل التَنظيمي للهَيئات الرياَضية

٢/٤/١/١/٩ المُعوقات التَقنية:

– ضِعف مُستوى البِنية التَحتية اللازمة لتَطبيق إجراءات العُقود الإلكترونِية، عَدم مُسايرت الهَيئات الرياَضية لسُرعة تَطور تِكنُولوجيا المَعلومَات، ضِعف مُتابعة التَطوير الهَائل فِي بَرمجيَات العُقود الإلكترونِية، ضِعف بَرامج الحِماية للبَيانات والمَعلومات بالهَيئات الرياَضية، سُرعة تَطور أجهزة الحَاسِب الآلي وأنَظمتها المُتعددة

٣/٤/١/١/٩ المُعوقات البَشرية:

– غِياب وَعي بَعض العِاملين بالهَيئات الرياَضية بأهمية الحِماية والأمن المَعلوماتي، قِلة ثِقة العِاملين بكَافة التَعامُلات الإلكترونية، عَدم إستِعداد العِاملين عَلي مُواكبة حَركة التَغير، خَوف بَعض العِاملين مِن فِقدان مَراكزهم الوَظيفية، عَدم مَعرفة العِاملين بإجراءات التَوقيع الإلكترونِي، قِلة مَعرفة العِاملين بِتقنيات العُقود الإلكترونِية، نَقص المُتخصصين فِي تَشغيل وصِيانة أجهزة الحَاسب الآلي، ضِعف اللغُة الإنجليزية لَدي بَعض العِاملين بالهَيئات الرياَضية، غِياب مَهارات التَعامل مَع أنظِمة الحِاسب الألي وأنظِمته، ضِعف الدَعم المَالي المُخصص للبِحوث والدراسات فِي مَجال تِقنيات المَعلومات، قِلة المِيزانية المُخصصة لتَصميم وتَطوير بَرامج وتَطبيقات الحَاسب الآلي.

٩/١/١/٤/٤ المُعوقات المَالية:

– غِياب المُخصصات المَالية لعَمل ورش عَمل تِجاه آليات العُقود الإلكترونية، نَقص مِيزانية الهَيئات الرياَضية لتَطبيق آليات العُقود الإلكترونية، قِلة المُخصصات المَالية لتَدريب العَاملين بمَجال العُقود الإلكترونية، ضِعف المِيزانية المُخصصة لشِراء أنظمة حِماية المَعلومَات، إرتفاع أسعَار بَعض الأجهزة والمُعدات الإلكترونية، إرتفاع أسعَار أنظمة البَرمَجيات الإلكترونية.

٩/١/١/٤/٥ المُعوقات القَانونية:

– غِياب الإجرَاءات القَانونية التي تُحارب أعَمال السَرقة عَلي الأعمال الإلكترونية، عَدم مُواجهة وزارة الشَباب والرياضة للصُعوبات القَانونية المُتعلقة بالعُقود الإلكترونية، غِياب الإجراءات القَانونية لوَسائل التَعاقد الإلكتروني فِي المَجال الرياَضي، صُعوبة الإثبات القَانوني لشَخصية المُتعاقد بالوسَائل الإلكترونية، غِياب المَلامح القَانونية لطَبيعة العُقود الإلكترونية وخَصائصها، عَدم تَحديد جِهة الإختصاص القَضائي لُمنازعات العُقود الإلكترونية، عَدم تَحديد القَانون لمَلامح التَشفير الإلكترونية وآلياته، عَدم تَحديد القَانون لشَهادة التَصديق الإلكتروني وإجراتها، عَدم تَحديد القَانون لمَلامح الوسيط الإلكتروني ومَهامه، عَدم تَحديد القَانون لانظمة الدَفع الإلكتروني وإجراتها.

٩/٢ التوصيات:

٩/٢/١ التوصيات خاصة بالبحث:

٩/١/٢/١ توفير البيئة القانونية اللازمة لتنظيم العمل بالتوقيع الإلكتروني بالهيئات الرياضية وذلك من خلال صياغة التشريعات الناظمة له، واتخاذ التدابير الضرورية لتطبيق تلك التشريعات.

٩/١/٢/٢ ضرورة توفير مُتطلبات التوقيع الإلكترونية (الفنية – القانونية) بالهيئات الرياضية لمواكبة حركة التقدم التكنولوجي.

٩/١/٢/٣ توفير البنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات التوقيع الإلكتروني بما فيها برامج التشفير الخاصة بالتوقيع الإلكتروني، وبرامج الحماية المتطورة لحماية المتعاملين من التقانات الاحتيالية التي من شأنها التعرض لخصوصية التوقيع الإلكتروني وسريته.

٩/١/٢/٤ تعزيز الوعي المعلوماتي لإدراك الدور المهم الذي يقوم به التوقيع الإلكتروني للعاملين بالهيئات الرياضية المتمثل في ضمان الثقة والأمان بين المتعاملين بالتجارة الإلكترونية من خلال التدريب المستمر، وتقديم المشورة التقنية اللازمة للأشخاص والجهات العاملة في مجال انشطة تكنولوجيا المعلومات بما فيها الانشطة المتعلقة بتقديم خدمات التوقيع الإلكتروني.

٩/١/٢/٥ ضرورة العمل على إيجاد جهات تصديق رسمية وطنية لتصديق التوقيع الالكتروني كي تسهل المهمة التي يؤديها التوقيع الالكتروني المصدق.

٢/٢/٩ التوصيات العامه:

١/٢/٢/٩ عمل دراسة لاثبات العقود الالكترونية بالهيئات الرياضية.

٢/٢/٢/٩ ضرورة إنشاء قسم بمسمى "قسم أمن المعلومات الإلكترونية بالهيئات الرياضية " مع توفير موظف بمسمى وظيفي " مدير امن المعلومات لحماية البيانات الإلكترونية من الكشف والتزوير ووضع الخطط الوقائية للحيلولة دون اختراق أنظمة المعلومات الإلكترونية، والعمل على تطوير الكادر البشري بشكل مستمر لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى العمل بشكل مستمر لتحديث وتطوير معدات وبرمجيات أمن المعلومات الإلكترونية.

٣/٢/٢/٩ ضرورة إنشاء مركز معتمد لتصديق شهادة التوقيع الالكتروني للهيئات الرياضية.

٠/١٠ المَراجع

١/١٠ المَراجع العَربيِة:

١-إبراهيم عبيد علي آل علي (٢٠١٠م): "العقد الالكتروني / دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة حلوان، القاهرة.

٢- أسامة أبو الحسن مجاهد (٢٠٠٢م): "خصوصية التعاقد عبر الإنترنت"، دار النهضة العربية، القاهرة.

٣- إسماعيل قطاف (٢٠٠٦م): "العقود الإلكترونية وحماية المستهلك"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

٤- آلاء أحمد محمد حاج علي (٢٠١٣م): "التنظيم القانوني لجهات التصديق على التوقيع الالكتروني "، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

٥- بشير عباس العلاق (٢٠٠٥م): "الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية، ابو ظبي، ط١.

٦- بلقاسم علي حامدي (٢٠١٥م): "إبرام العقد الاكتروني"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجمهورية الجزائرية.

٧- جليل الساعدي (٢٠٠٥م): "مشكلات التعاقد عبر شبكة الانترنت"، مكتبة السنهوري، بغداد، ص٦١

٨- عادل حمود البحيري : النظرية العامة لعقود الاستهلاك الالكترونية : دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي والكويتي والامريكي، رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠١٤م .

٩- فادي محمد عماد الدين (٢٠١٠م): "عقد التجارة الالكترونية"، الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط١

١٠- قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم ١٥ لسنه ٢٠٠٤م

١١- قانون اليونسترال النموذجي للتجارة الالكترونية 1996

١٢- ماجد محمد سليمان (٢٠٠٩م): "العقد الالكتروني"، مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ص٥.

13- محمد امين الرومي(٢٠٠٤م): "التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص٤٨

١٤- محمد فريد الصحن (٢٠٠٢م): "التسويق الالكتروني في مجال الاعمال "الفرص-التحديات- الافاق المستقبلية "، مؤتمر التجارة الالكترونية، مجلة كلية التجارة، جامعة طنطا، ص٥٣

٢/١٠ المَراجع الأجنَبية:

15- Eleutherios ,Dimitries,: "The development Of B2c E-cornrnerce And Papthanssion In Greece Current Situation And Future , Eleutherios Potential "llecrroni , Net Working Application And Policy , 2001.

16- William and Hokey, : "Electronic Commerce Usages In Business To Business Purchases International Journal "Operations,Production Management 1999